الفصل السابع

الاستدامة البيئية للتنمية...

الطريق الى الاقتصاد الاخضر

لم تحظ البيئة بأية اولوية من قبل الدولة خلال الثلاثة عقود الماضية. كما ان التدهور والتدمير الذي اصاب البنى الارتكازية البيئية خلال عقود من الحروب والحصار الاقتصادي وغياب الامن والاستقرار أضف الى ذلك معدلات النمو السكانية العالية والبالغة 3 % سنوياً ومستويات التحضر المرتفعة في البلاد وما تتعرض له من تصحر وتدهور في جودة الاراضي الزراعية وتملحها وتقدمها ولاسيما في المناطق الوسطى والجنوبية وتصريف مياه المجاري والصرف الصحي والمياه المتخلفة عن المصانع والمستشفيات دون المعالجة الكاملة وعدم تامين وحدات لمعالجة الغبار والغازات المتخلفة عن المشاريع الصناعية وبدائية اساليب التعامل مع المخلفات الصلبة وضعف الوعي المجتمعي باهمية البيئة والحفاظ عليها وغيرها من الامور كلها كانت وراء تدهور البيئة العراقية بعناصرها الثلاثة المياه والهواء والتربة.

لقد ادركت خطة التنمية 2010 - 2014 خطورة هذا الوضع على استدامة التنمية في العراق والكلف الكبيرة التي ستترتب على الامد الطويل على الاقتصاد الوطني في حال استمرار اهمال البعد البيئي في التنمية لذلك أولت الخطة عناية لهذا الجانب وسايرت الاتجاهات الدولية في اعتبار البيئة محوراً اساسيا من المحاور الثلاثة للتنمية المستدامة ووضعت رؤية واضحة وطموحة لذلك ترجمت الى مجموعة من الاهداف والوسائل لتحقيقها.

لقد سعت خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 الى تعزيز الانشطة الصديقة للبيئة وتبني الرؤى والبرامج والاستراتيجيات المعززة لهذه الانشطة ساعية من خلالها الحد من كمية انتاج الملوثات والنفايات بانواعها المختلفة . والتخفيف من كثافة استخدام المادة المضرة بعناصر البيئة في الانتاج، واعادة تدوير النفايات الصلبة لتكون مصدراً من مصادر توليد الطاقة والاسمدة محققاً انخفاضاً ملموساً في معدلات التلوث لعناصر البيئة الاساسية الهواء . المياه . التربة . وكانت البرامج التنفيذية والمشاريع الاستثمارية الحاصلة على الموافقات البيئية . والخطة تقويم الاثر البيئي والتعاون الدولي المرتبط بانضمام العراق الى اكثر من 11 اتفاقية دولية سبعة منها اعلن انضمامه اليها والبقية يدرس عند الانضمام خلال السنوات المقبلة ساهمت وتساهم بارتقاء آليات العمل الوطني وتبني معايير البيئة الدولية وتحسين خواصها وحل مشاكلها والتناغم مع متطلباتها الوطنية والاقليمية والدولية . هذه الحقائق تعد تشخيصاً مقنعاً للانجازات المتحققة وتبريراً موضوعياً للمشاريع المنجزة للمدة 2009 - 2011 والاخرى المزمع انجازها خلال السنوات الخمس القادمة 2013 - 2017 ستعزز مسار التنمية المستدامة في العراق بما يهيء لامكانات تخضير الاقتصاد خلال المرحلة المقبلة اخذين بنظر الاعتبار مقررات مؤتمر ريو + 20 لعام 2012 الذي اكد ان الاقتصاد الاخضر هو اداة التنمية المستدامة مما يستوجب التحول التدريجي اليه بما يتناسب مع الامكانات والخصائص الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد.

7-1 تحليل الواقع

الواقع البيئي في العراق يجسد صورة ذات وجهين . الوجه الاول ملامح لواقع بيئي ذي اثر سلبي والوجه الثاني ملامح لواقع بيئي ذي اثر ايجابي وكلاهما يحدد آلية الوصول الى الاقتصاد الاخضر.

7-1-1 في مجال التنمية المستدامة :

سعى العراق الى ارساء اسس التنمية المستدامة خلال المدة 2009 - 2011 في كثير من مفاصل الاقتصاد وانشطته الانتاجية والخدمية ويسعى الى تثبيت دعائم تلك الاسس خلال السنوات 2013 - 2017 من خلال استكمال واستحكام برامجه ومشاريعه وسياساته التي ابتدأ بتنفيذها. سيستمر العراق بتبني الاسلوب التدريجي في تغيير تراكيز المواد غير الصديقة للبيئة في العمليات الانتاجية وخاصة بالنسبة للمنتجات النفطية حيث كانت الكمية المضافة من مادة رابع اثيلات الرصاص الى البنزين قبل عام 2003 نسبة 0.48 غم رصاص / لتر كحد اعلى وتم تخفيضها لتصبح كحد اعلى 0.15 غم رصاص / لتر والمضاف الفعلي حالياً يبلغ (0.05-0.1) غم رصاص /لتر. بذلك فان نسبة التخفيض ستبلغ 80 % على مدى قريب لغاية 2014 . وسيتم تأهيل المصافي الحالية باضافة وحدات الازمرة وتحسين البنزين وصولاً لانتاج بانزين خال من الرصاص . وكذلك تم تخفيض المحتوى الكبريتي في عمليات انتاج النفط الابيض وزيت الغاز الى 50 جزء بالمليون عام 2011 مع السعي للوصول الى الحد العالمي الاعلى وهو 10 جزء بالمليون عام 2017 كما تم التخلص من غاز كبريتيد الهيدروجين في المحطات الكهربائية عن طريق سحب الغاز بواسطة ساحبات الهواء . كما تم التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية والرياح) والسعي لتوسيع نطاق استخداماتها خلال السنوات الخمس المقبلة . وعلى الرغم من ان تلك المشاريع لم يتجاوز عددها 15 مشروعاً تقريباً الا انها تمثل خطوة ايجابية باتجاه السعي الى تبني مصادر الطاقة المتجددة واحلالها كبديل عن مصادر الطاقة غير المتجددة والملوثة للبيئة . ومن ابرز البرامج والمشاريع التي يسعى العراق الى استمرار ترجمتها بتفصيلاتها على ارض الواقع والمعززة لمسار التنمية المستدامة هي :

- البرنامج التنفيذي للخطة الستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر والجفاف (2011) والذي تضمن مجموعة مشاريع تهتم ببناء قاعدة معلومات للرصد وتقويم النظم البيئية المتدهورة واعادة تأهيل النظم البيئية المتدهورة وتنمية قدرات المؤسسات المعنية بمكافحة التصحر.
- المشاريع المنبثقة عن انضمام العراق لاتفاقية فينا وبروتوكول مونتريال والتي هدفها التخلص النهائي من انتاج واستهلاك المواد المستنفذة لطبقة الاوزون.
- مشروع الادارة البيئية الطارئة بالتعاون مع البنك الدولي والذي هدفه بناء القدرات في مجال الادارة البيئية في مؤسسات الدولة وخاصة البيئية منها

- المشروع الاستثماري الخاص بنظام مراقبة نوعية الهواء في بغداد والمحافظات وقد تم تنفيذ مرحلتين منه خلال الاعوام 2009 - 2010 وفي عام 2011 تم توسيع برنامج المشروع ليشمل عدداً اكبر من المحافظات (النجف ، ميسان ، القادسية) ، وبموجبه تم نصب وتشغيل (6) محطات متكاملة جديدة لرصد وقياس ملوثات الهواء ، ومن المتوقع التوسع في حدود المدى الجغرافي للمشروع خلال السنوات القادمة .
- مشروع التحسس النائي لمراقبة مخلفات الصرف الصحي على نهري دجلة والفرات .
- مشروع التحسس النائي لمراقبة المصادر المائية في بغداد والذي يستهدف الوقوف على حالة الملوثات الكيمائية والفزيائية والبايولوجية المنقاة مباشرة في النهر وتم نصب 14 محطة سبع منها جانب الكرخ و (7) الاخرى جانب الرصافة وقد غطت مساحة 92كم من طول المجرى المائي لنهر دجلة كما تم نصب محطتين على نهر ديالى ومحطة واحدة على نهر العظيم خلال عام 2011 .
- الاستمرار بتنفيذ المشاريع الخاصة ببناء مجمعات صناعية كبيرة بمواصفات جودة بيئية عالية ، فبعد ان انجز العراق اربعة مجمعات صناعية في كل من البصرة ، نينوى ، ذي قار ، الانبار خلال عام 2011 يسعى الى تنفيذ مشروعين خلال السنوات القادمة وهما مشروع استبدال خط انتاج الفورم في شركة نصر العامة للصناعات الميكانيكية وكذلك مشروع استبدال خط انتاج المجمدات والثلاجات في شركة الصناعات الخفيفة .

7-1-2 في مجال مراقبة الواقع البيئي

أولا- الظواهر الطبيعية :

لا يختلف العراق عن باقي دول العالم من حيث تأثره بظاهرة التغيرات المناخية بما فيها الاحتباس الحراري وانخفاض كمية الامطار وتزايد المعدلات السنوية للحرارة والرطوبة وتزايد معدلات التبخر والغبار والعواصف الترابية والرعدية . وسعى العراق الى رصد ومراقبة التغييرات في هذه المعدلات من خلال محطات لرصد الاحوال الطبيعية التي اصبح عددها 10 محطات ثابتة في عام 2011 اربع منها في بغداد ، البصرة ، الموصل ، الرطبة والست الباقية موزعة على مدن اقليم كوردستان. لقد تحقق نتيجة لذلك تقدم ملموس في رصد ومراقبة الواقع البيئي والذي تعزز بالقراءات المستمرة والمنتظمة للظواهر الطبيعية ، الا انه لم يكن بمستوى الطموح بسبب النقص الكمي ومحدودية الانتشار الجغرافي لمحطات الرصد والذي يسعى العراق الى زيادتها وتوسيع نطاق انتشارها الجغرافي خلال السنوات 2013 - 2017 جاعلاً منها نظاماً للانذار المبكر ضد الظواهر الطبيعية ومقياساً للملوثات من اجل التصدي للآثار السلبية التي قد تمتد لتشمل البيئة الطبيعية والاصطناعية والبشر.

ثانيا- حماية نوعية الموارد المائية وتحسينها :

يعاني العراق من تدني في كمية مياهه ونوعها لعوامل خارجية وداخلية . العوامل الخارجية تتمثل باستمرار تدني نوعية المياه الداخلة الى الاراضي الاقليمية العراقية بسبب الاستخدامات المختلفة لدول أعالي الانهر وداخلية بسبب المياه غير المعالجة والراجعة من الاستخدامات الزراعية والصناعية والاستخدامات المنزلية ، لذلك سعى العراق فضلا عن معالجة اسباب التلوث من مصدرها سواء بانشاء وحدات معالجة المياه المتخلفة عن المصانع والمستشفيات او زيادة نسبة تغطية الاسر بمشاريع الصرف الصحي او التوسع في استصلاح الاراضي حيث شهدت الاعوام 2010 - 2011 حيث شهدت الاعوام 2010 ، 2011 تنفيذ عدد من المشاريع الاروائية الحديثة والتي تمتاز باستخدام كفوء لمصادر المياه ومنها مشروع العزيزية في محافظة واسط وبواقع 3000 دونم لزراعة الاعلاف بطرق ري حديثة وكذلك مشروع ري الجزيرة في محافظة نينوى . كما يسعى العراق الى التوسع في بناء منظومات ريادية تعتمد على استخدام الطاقة الشمسية في تقنيات الري الحديثة باسلوب التنقيط والرش. وقد تم تنفيذ وحدة ريادية لسقي البيوت المغطاة والساحات المفتوحة باستخدام الآبار واستخدام الطاقة الشمسية في تشغيل مضخات السقي بتقنيات الري الحديث للتقليل من هدر المياه وتوفير بدائل للطاقة . ويسعى العراق خلال الخطة الخمسية 2013 - 2017 الى التوسع في تنفيذ مثل هذه المشاريع للتلافي معضلة ندرة المياه القادمة من العراق بسبب تأثر الحصة التي يحصل عليها من الانهار المشتركة بينه وبين كل من تركيا وسوريا وايران كنتيجة لتنفيذ تلك الدول عدداً من مشاريع بناء السدود على تلك الانهر.

لقد تبنى العراق نظاماً متكاملاً لمراقبة ومتابعة نوعية المصادر المائية استناداً الى التعليمات الواردة في نظام الحفاظ على الموارد المائية رقم 2 لسنة 2006 ومحددات صيانة الانهار والمياه العمومية من التلوث رقم 25 لسنة 1967 وكذلك قانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لسنة 2009 ، وغالبا ما تتم عملية المراقبة من خلال تحديد مواقع لسحب نماذج المياه من محطات الرصد على مجرى الانهر العراقية والبالغة 148 محطة عام 2011. ولقد تم تنصيب 14 محطة فرعية على نهر دجلة ومحطتين على نهر ديالى وواحدة على نهر العظيم وبعد ذلك ترجمة حقيقية لمشروع التحسس النائي لمراقبة المصادر المائية حيث اظهرت نتائج المراقبة لعام 2011 وجود زيادة في تراكيز الكلوريدات والكبريتات والمواد الصلبة الذائبة في نهر دجلة .

اتسع نظام المراقبة لنوعية المياه ليشمل التلوث النفطي في المياه الداخلية اي مياه دجلة والفرات وفروعها وشط العرب من خلال ثلاث هيئات سيطرة تغطي الرقعة الجغرافية للعراق وفي عام 2011 تم اعداد خطة وطنية للاستجابة للانسكابات النفطية بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي وسيتم الانتهاء من اعدادها في نهاية عام 2012 . وعلى الرغم من الاتجاهات الايجابية هذه الا ان محدودية استخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة والاستمرار بالاعتماد على النظم التقليدية في مراقبة نوعية المياه والحد من مسببات تلوثه يعد من التحديات التي تواجه نشاط مراقبة واقع البيئة في العراق . ومما تجدر الاشارة اليه ان للعراق برامج نوعية لمعالجة المياه الصناعية في شركات التصفية في القطاع النفطي تتوفر وحدات معالجة المياه الصناعية

في شركات التصفية الثلاث في القطاع النفطي حيث تبلغ الطاقة الحالية لوحدات المعالجة في مصافي الشمالية 1200م3/س وسيتم توسيعها الى 135م3س نهاية عام 2012 كما تبلغ الطاقة الحالية لوحدات المعالجة في مصافي الوسط 85م3/س وستبلغ الطاقة 1380م3/س نهاية 2013 وتبلغ الطاقة الحالية لوحدات المعالجة في المصافي الجنوبية 470م3/س ومن الخطط المعقود بطاقات المعالجة الحالية في السنوات القادمة بانشاء وحدتين الاولى بطاقة 1200م3/س والثانية بطاقة م3/س . وهناك تحرك حول موضوع اعادة استخدام المياه الصناعية في شركة مصافي الوسط حيث تم توقيع عقد مع شركة كورية لغرض اعداد دراسة FEED وسيتم انجازها في منتصف عام ٢٠١٢ كما سيتم تضمين المشروع ضمن خطط مصافي الشمال والجنوب ايضاً.

كما تم اعداد وتبني خطة وطنية للاستجابة للانسكابات النفطية عام 2011 وبشكل خاص منشآت تصدير النفط الخام من خلال التنسيق مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي JTCA وشركات اخرى وسيتم الانتهاء منها في نهاية عام 2012 .

اما فيما يخص الماء المصاحب للنفط الرطب ففي الحقول الشمالية تبلغ حوالي 24 الف برميل/ي يتم معالجتها في معدات معالجة متخصصة ومن ثم حقنها في المكامن النفطية لغرض رفع الضغط المكمني . اما في الحقول الجنوبية فيبلغ حوالي 10 % - 15 % من الانتاج اليومي ولحل مشكلة الماء المصاحب من الحقول الجنوبية فقد تم اجراء دراسة مع الجانب الياباني حل معالجة الماء المصاحب للنفط الرطب واعادة استخدامه بحقنه لغرض رفع الضغط المكمني للمكامن النفطية وذلك بسبب شحة المياه ولتجنب استخدام المياه الداخلية وتبلغ طاقة المشروع 10 مليون برميل /ي وعلى ثلاث مراحل ويتضمن المشروع انشاء المنظومة ومد الانابيب الى الحقول النفطية .

ثالثاً - حماية نوعية الهواء وتحسينه

ما يشهده العراق من تقدم ملموس في مجال الحد من معدلات تلوث الهواء وتحسن نوعيته هو نتيجة لتنفيذ كثير من البرامج والمشاريع خلال السنوات 2010، 2011 والتي تمخض عنها وجود برنامج لمراقبة نوعية الهواء من خلال محطات ثابتة لقياس الملوثات في ثلاث محافظات فقط بغداد ، البصرة ، نينوى، وزيادة في اعداد المحطات المتخصصة بفحوصات وقرارات نوعية الهواء التي بلغت (17) محطة متكاملة . وسيضاف اليها في نهاية عام 2012 ست محطات اخرى لتغطي كلاً من محافظة النجف وكربلاء وميسان وبواقع محطتين لكل محافظة . فضلاً عن اعتماد التوائح الوطنية كمحددات لنوعية الهواء المحيط والانبعاث للانشطة المختلفة ناهيك عن تحديث وتفعيل الانظمة والتعليمات الخاصة بحماية البيئة وتحسينها .

كما تعد سياسات توجه الانشطة الانتاجية كالصناعة والكهرباء والنفط (الطاقة) والنقل والمواصلات نحو الحد من ملوثات الهواء بالاعتماد على منظومات معالجة الهواء واستخدام تقانات أنظف بيئياً . من العوامل المعززة لحال تحسن نوعية الهواء خاصة اذا علمنا بان تلك الانشطة من اكثر المصادر المساهمة في تلوث الهواء بالغازات السامة وزيادة تراكيزها في الجو وخاصة تراكيز العناصر الثقيلة كالرصاص والدقائق العالقة .

أ- في المجال الصناعي

تم تأهيل واعادة بناء مرسبات الغبار لـ 14 معملاً من معامل السمنت في عام 2011، وسيستمر العمل خلال مدة الخطة 2013 – 2017 بما يعزز من اتجاه تخفيض معدلات تدفق الغبار الخارج من الافران وتراكيزه مع التوسع في انتاج بدائل الطاقة غير المتجددة في المجالات الصناعية والذي تجاوز عدد المشاريع المنفذة منها 15 مشروعاً صناعياً في نهاية عام 2011 مما سيجعلها عاملاً ايجابياً في تحسين نوعية الهواء خلال السنوات القادمة .

ب- في مجال الكهرباء

يلاحظ ان اغلب محطات توليد الكهرباء تنعدم فيها منظومات المعالجة للهواء وتوقف منظومات تنقية الهواء لقلة كفاءتها مما جعل من هذه المحطات لا تعمل سوى بـ 50 - 60 % من عمرها التشغيلي.

هناك توجه حالي ومستقبلي لاستخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة باحلال المحطات الغازية وبنسبة اكبر من انواع المحطات الاخرى واستغلال مصادر الطاقة البديلة والمتجددة حيث تم تحويل حوالي 6000 ميكا واط من 12 محطة للعمل على الغاز الطبيعي وسيتم توزيع مخانات شمسية على المنازل بما يوفر طاقة (150) ميكا واط ابتداء من عام 2013 . كما تم تبني جدول زمني مبرمج لتحويل المحطات ذات الدورة المفردة الى دورة مركبة . وهذا سيساعد على استغلال الهواء الحار الناتج من المحطات الغازية لتشغيل المحطات البخارية دون استخدام الوقود السائل .

ج- في مجال النفط والغاز

يسعى العراق الى الحد من عمليات حرق الغاز المصاحب واستثماره بالكامل.

ويسعى العراق خلال السنوات الخمس القادمة الى استخدام الوقود الاقل تلويثاً باقرار استخدام الغاز السائل LPG كوقود للمركبات جنباً الى جنب مع البنزين والديزل لاستثمار الفائض من الغاز السائل وذلك ابتداء من عام 2014 والسنوات اللاحقة باعتماد الاجراءات الاتية :

- انشاء محطات اصولية مع ملحقاتها كافة في بغداد ويتم تجهيزها بالغاز ثم تعميمها على بقية المحافظات .
- اضافة منظومة تعمل بالغاز السائل جنباً الى جنب مع المحطات العاملة .
- توفير غاز للمجمعات السكنية مع اخذ بنظر الاعتبار المحددات البيئية كافة وشروط السلامة والامان .

كما انه من المخطط انشاء وحدات FCC في شركات التصفية الثلاث لزيادة انتاج القطرات الوسطية فضلاً عن الغاز السائل من المخلفات الثقيلة كما سيتم

العمل على انشاء (4) مصاف جديدة في محافظة كربلاء بطاقة 140 الف ب/ي ينجز عام 2015 وفي محافظة ميسان بطاقة 150 الف ب/ي ينجز عام 2016 وفي محافظة كركوك بطاقة 150 الف ب/ي ينجز عام 2017 وفي محافظة ذي قار بطاقة 300 الف ب/ي ينجز عام 2017 والتي ستكون منتجاتها ضمن المواصفات العالمية (orue –4) وهي انتاج بانزين خال من الرصاص ونفط ابيض وزيت الغاز بمحتوى كبريتي اقل من 10 جزء بالمليون . ومن ضمن خطط تاهيل المصافي الحالية يتم حالياً دراسة مشروع انشاء منظومة تعمل على رفع ضغط غاز الشعلة ليعاد استخدامه كوقود في الافران والمراجل مع اضافة وحدة لغاز الحامضي لغرض ازالة المركبات الكبريتية منه قبل استخدامه .

د- في مجال وسائط النقل

ان تبني العراق لسياسات تجارية مفتوحة تخلو من ضوابط الاستيراد تمخض عنها ازدياد في اعداد السيارات المستوردة بنسبة 127 % مقارنة بالمدة ما قبل عام 2003 لتحل محل السيارات القديمة وبنسبة 80 % فكان له اثر مزدوج في البيئة الاول ذو اثر ايجابي تمثل في تحسن نوعية الهواء والثاني ذو اثر سلبي ناجم عن غياب ضوابط الاستيراد الخاصة بالبيئة وخاصة نوعية البنزين المستورد الذي ارتفعت معدلات استيراده لتغطية الزيادة في الطلب المحلي فكان سبباً في تزايد نسب الملوثات في الهواء .

ان الزيادة في اعداد السيارات بعد عام 2003 ولدت ظاهرة الزخم المروري تلك الظاهرة التي تفاقمت اثارها السلبية بفعل تزايد نقاط المرور والسيطرات الثابتة والمتحركة مما ادى الى تزايد تراكيز الملوث في الهواء في اثناء وقت الزخم المروري منها اكاسيد النتروجين واحادي اوكسيد الكربون .

لذلك يسعى العراق خلال سنوات الخطة الى تبني مجموعة اجراءات للحد من الاثار السلبية الناجمة عن تطبيق سياسات تجارية مفتوحة تخلو من الضوابط البيئية وخاصة فيما يتعلق باستيراد السيارات تماشياً مع الاتفاقيات الدولية التي انضم العراق اليها والخاصة باستيراد التقنيات الصديقة للبيئة واستعمال الوقود النظيف من اجل حماية وتحسين نوعية الهواء والارتقاء بالتنمية البشرية المستدامة.

رابعاً- حماية وتحسين التربة

: تبنى العراق مجموعة من البرامج الطموحة لحماية وتحسين التربة كعنصر من عناصر البيئة يمكن تلخيصها بالاتي:

أ- برنامج استصلاح الاراضي:

حيث تم استصلاح 4. 4 مليون دونم لغاية 2011 وهناك حاجة لاستصلاح 8 مليون دونم على الامد البعيد. اقرت خطة التنمية 2013 - 2017 استصلاح 2.5 مليون دونم منها وبواقع 500 الف دونم سنوياً.

ب- في مجال مكافحة التصحر

اتسعت المناطق المتأثرة بالتصحر لا بل تفاقمت ظاهرة التصحر في العراق خلال السنوات الاخيرة بسبب التغييرات المناخية والعوامل البيئية الاخرى، وان تترك الامور على ما هو عليه سيكون له نتائج اقتصادية واجتماعية وبيئية وخيمة . لذلك تسعى الخطة الى اتخاذ التدابير الفعالة لمواجهة الظاهرة ومكافحتها من خلال مواجهة زحف الصحراء على الاراضي الزراعية من خلال تثبيت الكثبان الرملية في المحافظات الوسطى والجنوبية ؛ انشاء الواحات الصحراوية ؛ تنمية الغطاء النباتي في المناطق الصحراوية ؛ زيادة مساحة المراعي الطبيعية وزيادة اعداد المحميات الطبيعية ؛ توسيع مساحات الغابات الاصطناعية ؛ ايقاف تبوير الاراضي الزراعية جراء الجفاف والانخفاض المستمر للموارد المائية. وحسب المؤشرات الواردة ازاء البحث الخاص بتنمية القطاع الزراعي.

خامساً- اعادة احياء الاهوار

تعد الاهوار العراقية اكبر نظام بيئي تتغذى من مياه نهري دجلة والفرات تزخر بكل اشكال التنوع والثراء البايولوجي وتحتضن كثيراً من انواع الحياة البرية المهددة بالانقراض. تقدر مساحة الاهوار في العراق قبل عملية التجفيف بحدود 20 الف كم2 ما بين اهوار دائمية وموسمية اعتماداً على تغييرات الواردات المائية في مواسم الشحة الى مواسم الفيضانات. لقد تم تبني مشروع اعادة انعاش الاهوار بعد عام 2003 . ويعد من اكبر المشاريع الاستراتيجية في العراق حيث تم اعادة انغمار (2710)كم2 في الاهوار في نهاية عام 2011 والتي تشكل 48% من اصل المساحة الكلية المؤهلة للانغمار والبالغة 5560كم2 .

وتسعى خطة التنمية 2013 - 2017 الى استدامة بيئة الاهوار وما تتضمنه من تنوع بايولوجي من خلال استدامة الورد المائي للاهوار وحماية مصادر المياه من التلوث وخلق موازنة دقيقة بين الحفاظ على البيئة الطبيعية للاهوار وبين البيئة الاجتماعية للسكان ومتطلباتهم ضمن نظام بيئي متكامل.

سادساً: تطوير وتحسين ادارة المخلفات وتدويرها

يسعى العراق الى ان يحقق ادارة سليمة للمخلفات ولاسيما الصلبة منها بانواعها الخطرة وغير الخطرة بما يتطلب التعامل معها بشكل يضمن سلامة البيئة وصحة المجتمع وذلك من خلال منظومة متكاملة متعددة الجوانب والمكونات ومترابطة الحلقات. باشرت الجهات التنفيذية منذ عام 2010 بتنفيذ افضل الخيارات التي من شانها ان تستوفي المعايير البيئية باقل التكاليف والمتمثلة بوضع خطة وطنية متكاملة لادارة النفايات الصلبة واعتبرت دليلاً استرشادياً لراسمي السياسات في ادارة تلك النفايات من اجل وضع خطط نوعية للنهوض بالواقع البيئي في المحافظات كافة. كما تضمنت الخطة إطاراً فنياً وقانونياً

ومؤسسيا وماليا واجتماعيا. وفي عام 2011 تم اعداد خطة خاصة بالمحافظات (البصرة وذي قار والانبار) وهي ايضا خطة استراتيجية تمتد ل25 سنة موزعة على ثلاث مراحل:

المرحلة الاولى: تاهيل الملاكات المنفذة لخطة 2010

المرحلة الثانية: زيادة أعداد تلك الملاكات والاليات. ومواقع العنصر النظامي.

المرحلة الثالثة: انشاء معامل تدوير النفايات الصلبة وتاهيلها واعادة استخدامها والاستثمار فيها لتوليد الطاقة من تلك النفايات وانتاج الاسمدة والمواد الاولية الداخلة في الصناعات المختلفة.

وكمحصلة لهذا الاهتمام بلغت كمية النفايات المرفوعة 48.1 الف طن/يوم عام 2010 منها 42.6 طن في اليوم نفايات خطرة مصدرها المؤسسات الصحية. وقد شملت خدمات رفع النفايات المناطق الحضرية كافة بنسبة 65.7 % موزعة بين 91.3 % للحضر و 7.5 % للريف عام 2010. ويعزى السبب في انخفاض نسبة تغطية خدمات رفع النفايات من الريف الى عدم شمولها بالخدمات البلدية بموجب قانون ادارة البلديات النافذ.

لقد بدأ التفكير بتنفيذ مشاريع متطورة لمعالجة النفايات والحد من اثارها في البيئية بشكل تطبيقي حيث تم انشاء وتطبيق النموذج لتنمية لموقع طمر النفايات في مدينة كركوك الذي تبلغ مساحته الكلية 120 هكتاراً منها 60 هكتاراً كمساحة فعلية لجمع النفايات، تتبع فيها المواصفات القياسية في دفن النفايات وتحويلها الى منظومة جمع الغاز للاستفادة منه في توليد الطاقة.

تسعى خطة التنمية الوطنية 2013 - 2017 الى معالجة هذه المشاكل والقفز على معظم التحديات من خلال الدعوة الى ادارة جيدة للمخلفات وان لاتقتصر مسؤولية ادارتها على القطاع العام فحسب بل للقطاع الخاص دور يجب ان لايقل أهمية في مجال ادارتها باشراكه في مشاريع اعادة تدوير المخلفات البلدية واستغلال المخلفات العضوية وانتاج الطاقة الكهربائية.

سابعاً- الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي:

أكد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة فائدة تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها في تعزيز التنمية المستدامة كما جاء في مؤتمر اليونيسبس الثالث ليؤكد علاقة الفضاء بالتنمية البشرية وتمثيله بنواة لاستراتيجية التصدي للتحديات العالمية مثل حماية بيئة الارض، ادارة الموارد، استخدام التطبيقات الفضائية من أجل امن البشر وتنميتهم ورفاهيتهم وتعزيز المعرفة العلمية الفضائية وحماية بيئة الفضاء وتعزيز فرص التعليم والتدريب وزيادة وعي الجمهور بأهمية الانشطة الفضائية. كما أبرز مؤتمر ريو20+ عام 2012 أهمية تسخير البيانات المكانية الجغرافية لاغراض التنمية المستدامة وتعزيز وعي متخذي القرارات بمنافع علوم تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها في تلبية احتياجات المجتمع من التنمية المستدامة.

أبتدأ العراق بتاسيس خطوات جادة في مجال جمع وادارة وتحليل ونشر البيانات وتطبيقاتها باستخدام تقنيات التحسس النائي منذ عام 1987 ثم سعى عام 2004 الى بناء مركز وطني لنظم المعلومات الجغرافية وتقنيات التحسس النائي. كما تم اعداد استراتيجية خاصة لنظم المعلومات الجغرافية ضمن الاستراتيجية الوطنية للأحصاء في العراق التي أطلقت مسودتها عام 2008 وهي بمثابة نسيج متكامل يدعم تنفيذ مشاريع المسوح والتعدادات من خلال استخدام تقنيات ونظم المعلومات الجغرافية.

يستخدم العراق اجهزة تحديد الاحداثيات الجغرافية GPS في مجال تحديد العينة مكانياً وجمع المعلومات لاغراض التحليل المكاني للبيانات. وقد تم انتاج الخرائط الاحصائية والاطلس الاحصائي كاسلوب في تطوير ونشر البيانات.

أطلق العراق نتائج مسح الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي في القطاع الحكومي في شهر كانون أول عام 2012 لتقويم حال مؤسسات الدولة في مجال الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. وقد أشرت نتائج هذا المسح استعانة كثير من الوزارات في تنفيذ مهامها باستخدام مخرجات المسوح الفضائية في انشطتها وبالذات في المجال الزراعي وتخطيط المدن والتخطيط الاقليمي وقراءة الظواهر الطبيعية.

وتسعى الخطة الى تبني المشاريع التي من شانها ان تعزز الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي في مجالات:

- بناء البنى التحتية والتوسع بالتطبيقات الخاصة بهذه التقنيات
- بناء منظومات نظم المعلومات الجغرافية التي تفيد في مجال بناء الخطط ومتابعة تنفيذها واتخاذ القرارات.
- تعزيز تبادل خدمات ومنتجات هذه التكنولوجيا واستخدام المصادر المشتركة لها.

ثامناً- التوعية البيئية

مهما كانت اهمية وثقل البرامج الموجهة نحو التنمية المستدامة فانها تبقى ناقصة ما لم يكن هناك وعي مجتمعي يؤمن بجدوى هذه البرامج واهميتها. من هنا تتاتى اهمية التوعية الهادفة للحفاظ على البيئة من التدهور والاستغلال العقلاني لمواردها الطبيعية والاقتصادية بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة وحقوق الاجيال.

من هذا المنطلق أقر قانون تشكيل وزارة البيئة المرقم 37 لسنة 2008 المادة 4 عاشراً بالعمل على نشر الوعي والثقافة البيئية وتفعيل دور المجتمع المدني في هذا المجال. وقد حقق العراق الانجازات الاتية على ارض الواقع خلال السنوات 2010 - 2011:

- ادخال مواضيع البيئة والتنمية المستدامة في المناهج الدراسية في المراحل المختلفة واستحداث دراسات البيئة والتنمية المستدامة في الجامعات واعداد

رسائل واطاريح للدراسات العليا في هذا المجال.

- نشر التوعية البيئية باستخدام مختلف الوسائل المرئية والمسموعة والمقروءة

وتسعى الخطة الى تعزيز هذا الواقع من خلال التاكيد على اهمية الاعتماد على الوسائل الحديثة في الاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي نظراً لتكلفة القليلة وسهولة الوصول الى المستخدمين وسرعتها ، ناهيك عن تنمية روح "المواطنة البيئية" لكونه حقاً من حقوق الانسان. كما ان تمكين المواطنين وتحفيزهم لحماية البيئة ومشاركتهم الفاعلة في صنع القرار والمساءلة اعتبرته من الشروط الاساسية لقياس درجة الوعي البيئي لدى المواطنين.

7-2 التحديات

- على الرغم من الانجازات المتحققة في مجال الاستدامة البيئية للتنمية خلال السنوات الاخيرة فلا تزال البيئة كقطب من اقطاب التنمية المستدامة تعاني من تدهور كبير في جميع عناصرها وعدم اعطاء اولوية متقدمة لها في القرار التنموي.
- استمرار اختلال العلاقة مابين الموارد والسكان بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني (3%) واتساع ظاهرة التمدن التي تعد من وسائل الضغط على البيئة الحضرية واكثرها استنزافا للموارد وتلويثها للبيئة.
- اتساع الفجوة الثالية مابين حجم التخصيصات المرصودة للبيئة في الموازنة الاتحادية العامة ومتطلبات حماية البيئة وتحسينها.
- عدم مواكبة برامج بناء القدرات في المجال البيئي مع متطلبات حماية البيئة وتحسينها ولاسيما في المحافظات.
- ضعف تنفيذ التشريعات البيئية ولاسيما الجوانب المتعلقة بالعقوبات ومحاسبة المخالفين لشروط البيئية وعدم تنفيذ مبدأ "الملوث يدفع".
- محدودية استخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة في معظم مجالات الحياة ولاسيما في الانشطة الصناعية والطاقة الاكثر تلويثاً للبيئة واستمرار الاعتماد على المنظومات التقليدية ذات الاثر السلبي في البيئة.
- محدودية نطاق البعد البيئي في سياسات وتوجهات التربية والتعليم العالي مما اسهم في استمرار انخفاض درجة الوعي البيئي بين السكان وخاصة بين شريحة الشباب.
- ضعف الاستجابة للمعايير الدولية البيئية ولاسيما بعد انضمام العراق الى 11 اتفاقية بيئية دولية مما يتطلب تامين مستلزمات الايفاء بالمتطلبات المترتبة على الانضمام الى هذه الاتفاقيات.
- غياب وجود استراتيجية وطنية شاملة للتنمية المستدامة ادى الى الاعتماد على الارتجالية والانتقائية في تنفيذ البرامج والمشاريع البيئية.
- لايزال القطاع الخاص غائباً بكونه شريكا اساسيا في ارساء دعائم التنمية المستدامة في العراق.

7-3 الرؤية:

"اقتصاد عراقي اخضر يرتكز على قاعدة توطين السياسات البيئية كجزء لايتجزأ من سياسات الاقتصاد الكلي وصولاً الى نمو مستدام".

7-4 الاهداف ووسائل تحقيقها

الهدف الاول: "حماية نوعية الهواء وتحسينه"

وسائل تحقيق الهدف

- تبني برامج تنفيذية متخصصة حسب المصدر المسبب لتلوث الهواء، المصادر الطبيعية، المصادر الصناعية الثابتة ، المصادر الصناعية المتحركة، الضوضاء.
- زيادة محطات القياس والفحص والرقابة الثابتة لتغطي محافظات العراق كافة.
- وضع قاعدة بيانات ومعلومات بيئية وادارتها من ناحية التجميع والتوثيق والنشر بالوسائل الالكترونية الحديثة.
- انتاج الوقود النظيف واستخدامه .
- اعتماد تقنيات الانتاج الانظف بيئيا.
- التوجه نحو استخدام الطاقة المتجددة (كالطاقة الشمسية والرياح والطاقة الكهرومائية وطاقة الكتلة الحيوية لتقليل الانبعاثات).
- تعزيز التعاون الدولي القائم على هدف تحسين نوعية الهواء كشرط من شروط العقود المبرمة.

الهدف الثاني: "حماية نوعية المياه وتحسينها"

وسائل تحقيق الهدف

- عقد اتفاقيات مع دول الجوار لتحديد الحصص المائية الداخلة الى العراق بما يتلاءم مع مبدا التشارك والانصاف.

- الادارة المستدامة والمتكاملة للموارد المائية من خلال برامج تطوير وبناء القدرات وبرامج تنظيم ادارة الطلب على المياه.
- تطوير برنامج انعاش الاهوار بما يضمن الاتي:
  - حشد الدعم الدولي والاقليمي جنبا الى جنب مع الجهود الوطنية
  - الحد من شحة مياه الانهار وتدهور نوعها
  - الحد من معدلات الهجرة من الاهوار الى المدن
  - توليد فرص عمل جديدة بزيادة الاستثمارات.
- تطوير برنامج مراقبة نوعية المياه بما يضمن الاتي:-
  - زيادة اعداد محطات المتابعة والقياس
  - زيادة مرات الفحوصات البكتريولوجية والكيميائية للمياه
  - رصد الحدود العليا والدنيا لملوثات المياه.
- تطوير برنامج خاص بمعالجة مياه الصرف الصحي بما يضمن الاتي :-
  - زيادة اعداد محطات المعالجة
  - توسيع الطاقة الاستيعابية للمحطات
  - زيادة نطاق شبكات الصرف الصحي المتصلة بمحطات المعالجة
  - زيادة كمية المياه المعاد استخدامها على حساب تصريف كمية المياه العائدة الى الانهار.

الهدف الثالث : "الحد من تدهور الاراضي ومكافحة التصحر"

وسائل تحقيق الهدف :

- تبني خطة وطنية لادارة الاراضي واستخدامها وتحديد الواقع المتدهورة
- تبني برنامج لادارة مستدامة للواحات الصحراوية وخاصة من الباديتين الشمالية والغربية من خلال الاتي:
  - استحداث واحات تمتلك مقومات الاستمرار.
  - احياء المناطق الصحراوية شديدة التأثر بظروف الجفاف
  - الحد من الزحف الحضري السريع على الاراضي الزراعية
- الاستمرار في تنفيذ برنامج مكافحة التصحر ومعالجة الترب المتدهورة من خلال:-
  - زيادة الاحزمة الخضراء حول المدن والمناطق المتأثرة بالتصحر.
  - رفع كفاءة استخدام مياه الري.
  - تقليل معدلات وشدة العواصف الغبارية بالاعتماد على تقنية نظم المعلومات الجغرافية GIS
  - الحد من انجراف التربة.
- معالجة تلوث التربة من خلال :-
  - تحديد الاراضي الملوثة بالالغام والقذائف غير المنفلقة.
  - تطوير اساليب الري وتحجيم طرق الارواء سيحاً منعا لزيادة التملح والتفدق.
  - حصر مواقع تلوث الترب بالكيمياويات والمشتقات البترولية وتحديدها.
- الحفاظ على الغطاء النباتي الطبيعي من خلال:
  - تبني سياسة البيئة الخضراء باستغلال المناطق المتروكة.
  - اقامة مشاريع تاهيل وتنمية المراعي الطبيعية وتنظيم الرعي وخاصة في المناطق الصحراوية.
  - الادارة المستدامة للغابات ومناطق الاحراش.

الهدف الرابع : "المحافظة على البيئة البحرية والساحلية"

وسائل تحقيق الهدف

- الحد من تلوث المياه الساحلية من خلال:-
  - برامج لرصد مصادر التلوث المرتبطة بالنشاط النفطي والية منعها وكمياتها واسبابها.
  - برامج لرصد مصادر التلوث المرتبطة بالنشاط غير النفطي والية منعها وكمياتها واسبابها.
  - اعتماد مؤشرات لنوعية المياه والرسوبيات البحرية .

- تفعيل الادارة المستدامة للثروة السمكية البحرية عن طريق حصر وتسجيل انواع الاسماك البحرية وتقدير المخزون منها.
- بناء مؤشرات او دليل نوعي لتلوث البيئة البحرية والساحلية في العراق.
- تطوير اساليب ووسائل الصيد وادواته والتخلص من الاساليب التي تفتقر الى المعايير البيئية المطلوبة .
- تحديد الاماكن الساحلية والبحرية وادارتها كمحميات بيئية للحفاظ على التنوع الاحيائي.
- التعرف على انواع الكائنات البحرية التي يمكن استخدامها كمؤشرات لكشف التلوث.
- تطوير المناطق الساحلية من خلال اعداد خرائط بيئية حديثة الخاصة بالاستخدامات السليمة بيئيا

الهدف الخامس :"المحافظة والاستخدام المستدام للتنوع الاحيائي"

وسائل تحقيق الهدف

- مراقبة وتوثيق التقدم الوطني نحو تحقيق اهداف التنوع الاحيائي 2020 التي اقرها مؤتمر نافوبا لاتفاقية التنوع الاحيائي عام 2010
- تبني برنامج وطني لحماية التنوع الاحيائي يتضمن :-
  - دراسات ومشاريع عن مكونات البنى التحتية البيئية التي تضمن ديمومة واستمرار الانواع الطبيعية.
  - مسح حقلي شامل لتشخيص الانواع المحلية كافة بالطرق الكمية والنوعية ويشمل المجاميع الحيوانية والنباتية.
  - اساليب متقدمة في الادارة البيئية لتخفيف الاضرار التي تؤثر في التنوع الاحيائي الطبيعي .
- انشاء بنك وطني متخصص يطلق عليه بنك الجينات للانواع المحلية والاصول الوراثية ، يتم من خلاله توثيق البيانات المتقدمة عن التركيب الوراثي للانواع المحلية وتسجيل الخرائط الجينية لها .
- تحديد واعلان النظم البيئية الطبيعية المهددة (الاهوار، الانهار، السواحل) ورقابتها ومتابعة متغيراتها وتمويل متطلبات حمايتها وتنظيم ايام وطنية خاصة بها من اجل استدامتها.
- اعطاء اهمية متميزة بالتنوع الاحيائي في المناهج التعليمية كافة للتثقيف باتجاه صون التنوع الاحيائي والاهتمام بالنظم البيئية الطبيعية.

الهدف السادس : "تطوير منظومة ادارة المخلفات وتحسينها"

وسائل تحقيق الهدف

- تطوير نظام الادارة المتكاملة للمخلفات غير الخطرة يؤكد الجوانب الاتية :
  - اشراك القطاع الخاص مع القطاع العام في مشاريع اعادة تدوير المخلفات البلدية.
  - توفير قاعدة بيانات تفصيلية ووضع خارطة طريق بحثية في مجال ادارة قطاع المخلفات.
  - تطوير الاداء الرقابي والرصدي من خلال توحيد المنظومة الرقابية واعمال الرصد البيئي ضمن اطار مؤسسي واحد.
- نظام اداري متطور للمخلفات الخطرة ودرجة فاعلية هذا النظام تتطلب الاتي:
  - وجود منظومة مؤسسية وادارية داعمة لعملية ادارة المخلفات فنيا وتكنلوجيا وقانونيا.
  - استحداث وانشاء مواقع لطمر المخلفات الخطرة مستوفية للاشتراطات الموقعية والبيئية كافة
  - استصدار التشريعات وتحديد الاليات الخاصة للتعامل مع النفايات الخطرة.

الهدف السابع :"الحد من التلوث النفطي"

وسائل تحقيق الهدف

- منظومة مؤسساتية وتشريعية ورقابية متكاملة تهدف الى وضع الاجراءات الرادعة في حالات التسرب النفطي.
- استخدام التكنلوجيا الحديثة في مجال السيطرة والمعالجة وتعزيز الرصد البيئي والانذار المبكر وانشاء بنك معلوماتي بهذا الخصوص.
- تفعيل دور المشاركة الشعبية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني في رفع مستوى الوعي بمخاطر الاثار البيئية التي يشكلها التسرب النفطي.
- الاهتمام بترجمة بنود الاتفاقيات الدولية والاقليمية الخاصة بعمليات النقل والسيطرة للمنتجات النفطية لغرض السيطرة على التسرب النفطي الاقليمي.
- تطوير الادوات التكنلوجية الخاصة بتحميل النفط الخام من والى الناقلات بهدف تقليل الانسكابات النفطية وادارة التحدي الخاص بالفوارق الذي يعد من المشاكل المسببة للتلوث النفطي.

الهدف الثامن : "الحد من التلوث الاشعاعي"

وسائل تحقيق الهدف

- بناء قاعدة معلومات و بيانات عن مصادر الاشعاع في العراق
- برامج تدريبية للكوادر الفنية المسؤولة عن عمليات المسح الاشعاعي والتحري والتقويم وسبل الوقاية من الاشعاع.
- تقويم و مراقبة المواقع الملوثة اشعاعيا و خاصة باليورانيوم المنضب
- تحديد مواقع طمر ومعالجة المخلفات المشعة وتطوير التكنلوجيا الملائمة لها
- اصدار التشريعات وتحديثها لتنظيم معالجة المخلفات المشعة
- اعتماد مبدأ منح التراخيص للسيطرة على حركة مصادر الاشعاع
- وضع محددات بيئية اشعاعية وطنية بالاستناد الى المحددات العالمية .

الهدف التاسع : الادارة المتكاملة للمواد الكيمياوية الخطرة

وسائل تحقيق الهدف

- حصر وتقويم المواد الكيماوية السامة والخطرة سواء المصنعة محليا او الناقذة عبر الحدود او الناتجة عن الانشطة الصناعية والزراعية والاستخدامات المدنية والعسكرية.
- وضع آلية مراقبة بيئية محكمة ومستمرة على تداول المواد الكيمياوية السامه والخطرة.
- وضع الضوابط و التعليمات الخاصة بنقل الكيماويات الخطرة والسامة الى داخل العراق وخارجه.

الهدف العاشر : "تطوير الاطار المؤسسي و القانوني لقطاع البيئة"

وسائل تحقيق الهدف

- تطوير البرنامج الخاص بتقويم الاثر البيئي للانشطة والمشاريع.
- تعديل التشريعات والسياسات الخاصة بالبيئة وتحديثها
- الالتزام بالاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بالبيئة وترجمتها كاهداف عند التطبيق
- تشكيل قضاء بيئي قادر ومؤهل وفاعل وكذلك جهاز شرطة بيئي يعد من دعائم المحافظة على البيئة
- بناء قواعد للمعلومات و البيانات والمؤشرات البيئية
- اعادة النظر في هيكلية المؤسسات والوحدات البيئية في الوزارات من اجل الوصول الى مؤسسات فاعلة بيئياً.
- اعداد خطة متكاملة لبرامج التوعية و التعليم البيئي من اجل تكريس مفهوم المواطنة البيئية.
- اعتماد مبدأ البصمة البيئية للسلع والخدمات المستوردة من اجل تامين السلامة الصحية وجودة نوعية المستوردات.

الهدف الحادي عشر : "القطاع الخاص شريك مستدام وفاعل في المجال البيئي"

وسائل تحقيق الهدف

- الاولوية في منح الائتمانات المصرفية للمشاريع الخاصة الملتزمة بمعايير الجودة البيئية
- منح تفضيلات في حدود الاعفاءات الضريبية وفقا لدرجة تطبيق المعايير البيئية.

الفصل الثامن

الحكم الرشيد

إذا كان الحكم الرشيد يعني في حد ذاته، منظومة التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في الدولة، بما في ذلك عمليات الانتخاب والمراقبة وتغيير القائمين على شؤون الحكم، قدرة السلطات على صياغة وتنفيذ سياسات فعالة، احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تتحكم بإدارة النشاطات والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية، فإن هذه المعاني تبين ان الحكم يمثل ظاهرة معقدة لها انعكاساتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وان الادارة الرشيدة تضمن احترام الحقوق السياسية والمدنية والانسانية للمواطنين من خلال توفير فرص متكافئة للجميع تعتمد ثقافة الاداء والانجاز للوصول الى خياراتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن ان الادارة الرشيدة تضمن المساواة لجميع المواطنين أمام القانون، وتحميهم من التجاوزات الادارية، او من الاجراءات القمعية التي تقوم بها السلطات التنفيذية، كما تعني الادارة الرشيدة وجود أنماط من البيروقراطية المتخصصة القادرة على تطوير وتنفيذ السياسات التنموية النوعية وضمان توفير الخدمات العامة بكفاءة، على سعيد الحر ينبغي إدراك حقيقة ان توفير الخدمات وسهولة الحصول عليها لا يعني بالضرورة تحقيق الحكم الرشيد، لذا فان الحكم الرشيد، شرط لا غنى عنه، لتحقيق تنمية بشرية واقتصادية حقيقية.

8-1 تحليل الواقع

تبرز الحاجة الى الادارة الرشيدة بوصفها أداة فاعلة من أدوات الاصلاح، تمارس من خلالها السلطة السياسية والاقتصادية والادارية في ادارة الموارد الاقتصادية لتدوير عجلة الاقتصاد الوطني باتجاه النهوض بمؤسسات الدولة (العامة والخاصة والمجتمع المدني) لتحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية المجتمعية.

وما دامت الحوكمة منظومة متكاملة لثلاثة محاور رئيسة للاصلاح (الادارة، المالية، القضاء)، ترتكز على دعائم حكم القانون والمشاركة والشفافية والمساءلة والاستجابة والكفاءة، فانها بذلك تضمن الرصد الفعال للادارة الاقتصادية الرشيدة من خلال توسيع المشاركة العامة وتقوية اللامركزية وتفعيل الجهات الرقابية وزيادة قدرة الاقتصاد الوطني على توظيف المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، فضلا عن توسيع مفهوم التنمية ليشمل فضلا عن الاهداف الاقتصادية، أهدافا تصب في توفير مستوى معيشي لائق للمواطنين مبني على المساواة واحترام حقوق الانسان.

إذا كان العراق في ظل الظروف والتحديات الكبيرة اليوم بحاجة إلى منهجية وبذل جهد شامل على الصعيد الوطني والإقليمي وعلى مستوى المحافظات لتطوير البنى التحتية وعلى "آلية" تنفيذ فاعلة لسياسات وبرامج الحكومة، فإن المواطنين على اختلاف شرائحهم ومهنهم ومستوياتهم الثقافية والتعليمية هم جزء من عملية إعادة بناء الدولة وهو الشرط الأساس لتحقيق الاستقرار والتنمية البعيدة المدى.

وبنظرة الى الادارة في العراق، يلاحظ ضعف دعائم الحوكمة الرشيدة، وهو امر ناجم عن ظواهر سلبية تراكميه استمرت عقودا عانى منه الجهاز الاداري العراقي، مما شكل تحديا كبيرا امام تحقيق البرامج والمشاريع التنموية، وهدرا في الجهود والطاقات والاموال.

8-1-1 اللامركزية والحكم المحلي

تلعب اللامركزية في ادارة الشؤون المحلية دورا مهما في مجال تحقيق الكفاءة والفاعلية الادارية وزيادتهما وذلك من خلال تحقيق كفاءة اداء الخدمات والقضاء على البيروقراطية التي تلازم تركيز السلطة، ومن خلال المساهمة في استثمار الموارد المتاحة وتفعيل دور المشاركة الشعبية في اقتراح وانجاز المشاريع التنموية وبما يؤدي الى تقديم الخدمات الى المستفيدين منها وباقل التكاليف على الفرد والاقتصاد الوطني.

إن قدرة اللامركزية في ادارة الشؤون المحلية على تحقيق الكفاءة والفاعلية الادارية وزيادتهما ترتبط بمجموعة من التغيرات من اهمها علاقة الحكومة المركزية بالادارات المحلية، فكلما استندت تلك العلاقة الى الحدود القانونية المعقولة والى التعاون والدعم والمساندة زادت قدرة الادارات المحلية في ادارة شؤونها، مع التاكيد على ان اللامركزية لا تقتصر على نقل صلاحيات السلطات الاتحادية الى السلطات المحلية فقط وانما تمكين السلطات المحلية من مواجهة الاعباء المالية والاستثمارية اللازمة لانماء مناطقها وان لا يؤدي التفاوت في ايرادات السلطات المحلية الى التفاوت في الانماء بينها.

وبالرجوع الى اللامركزية كنظام طبق في العراق منذ تاسيس الدولة العراقية 1921، عززها صدور أول قانون للمحافظات عام 1969 الذي اعطى بعض الصلاحيات الى المجالس المحلية والوحدات الادارية الاصغر المكونة للمحافظات من خلال الهيئة العليا للادارة المحلية، ومن ثم تبعه صدور الدستور العراقي المؤقت عام 1970 والذي اكد الشكل اللامركزي للدولة فقد نص في الباب الاول /المادة 8- ب) على تقسيم الجمهورية العراقية الى وحدات ادارية تنتظم على اساس اللامركزية.

وبعد التحول السياسي في عام 2003 صدر قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام 2003 الذي اكد في المادتين الرابعة والعاشرة منه إن اللامركزية في ادارة الدولة العراقية هي الشكل السياسي والاداري المستقبلي للعراق كما خصص الباب الثامن من القانون نفسه للاقاليم والمحافظات والبلديات والهيئات المحلية التي تشكل منها الدولة، ومن ثم تبعه امر سلطة الائتلاف رقم (71) لسنة 2004 الذي جاء فيه ان العراق سيكون جمهورياً، اتحادياً، ديمقراطياً وتعددياً وان تتقاسم السلطات فيه بين الحكومه الاتحادية والحكومات الاقليمية والمحافظات والبلديات والادارات المحلية، وان الاقاليم والمحافظات ستنتظم على اساس (اللامركزية) وتفويض السلطات للحكومات المحلية والبلدية، واكد الدستور العراقي الدائم عام 2005 حيث جاء في(الباب الخامس/الفصل الاول-الاقاليم -المادة ١١٦ منه)يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة واقاليم ومحافظات لامركزية وادارات محلية، كما ان المادة ١١٠ من الدستور قد حددت اختصاصات السلطة الاتحادية مع تحديد بعض المسائل ضمن الاختصاص المشترك للحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم ومنها التخطيط والسياسات الاقتصادية (المادة ١١٤) وما تبقى هي من حصة الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة باقليم (المادة ١١٥).

أولا- التحديات

- لاتزال البنى الادارية الحالية تعكس نهجا مركزيا في توجهاتها ومساراتها رغم دعم الدستور للامركزية.
- تداخل الصلاحيات والسلطات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية حيث سادت سيغة التنافر بدل التناغم والانسجام . ووجود كثير من الثغرات الدستورية والتي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر في مجمل عملية التخطيط والرقابة والمشاركة العامة واشراك القطاع الخاص . ابتداءً بالدستور النافذ لسنة 2005 وما يتطلبه من تعديلات على سبيل المثال لاالحصر (معالجة الجوانب ذات العلاقة بالاستثمار الاجنبي والمحلي ومعالجة التقاطع في الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والمحلية وتجاوز المصطلحات غير الناتوفة مثل التجارة الخارجية السيادية واعادة النظر بالصلاحيات الحصرية المشتركة) .
- وفيما يتعلق بقانون المحافظات لعام 2008 فيتطلب تفسير ماهية التشريعات المحلية والانظمة والتعليمات لتنظيم الشؤون الادارية والمالية و تفعيل دور الحكومات المحلية على وفق الفقرة (5) من المادة (7) . فضلا عن الحاجة لتوضيح المقصود برسم السياسات ووضع الاستراتيجيات من قبل المحافظات بما لا يتعارض مع التنمية الوطنية واعادة صياغة الصلاحيات بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية.
- محدودية دور مجالس المحافظات في بعض المجالات ذات الصلة الوثيقة بالاختصاص المحلي مثل اختيار القيادات الادارية واعداد الموازنات التشغيلية.
- ضعف التنسيق بين الوزارات الاتحادية ومجالس المحافظات مما انعكس بشكل اساسي على دقة تحديد الاولويات التنموية حسب المحافظات وازدواجية تنفيذ بعض المشاريع وتدني كفاءة تنفيذ الخطط الموضوعة.
- ضعف اعتماد اللامركزية الادارية في تفويض الصلاحيات على المستويين المركزي والمحلي فضلا عن ضعف قدرات وخبرات المسؤولين الاداريين في التعامل مع نظم واساليب العمل الاداري الحديثة .

ثانيا- الاهداف

الهدف الاول- زيادة درجة اللامركزية الادارية في الوزارات القطاعية والمحافظات

وسائل تحقيق الهدف

- تفعيل الاطر القانونية والادارية وتطويرها لزيادة اللامركزية .
- تعزيز الانظمة والاجراءات الداعمة للامركزية .
- وضع سياسات واضحة لتعزيز دور المحليات في التخطيط التنموي.
- اشاعة ثقافة اللامركزية الادارية.

الهدف الثاني- دعم تطوير الادارة المالية في العراق

وسائل تحقيق الهدف

- ايجاد مصادر لتوليد الموارد المحلية لتكون تحت تصرف الادارات المحلية.
- مراجعة قانون الادارة الماليه واعادة النظر بتوزيع المهام بما يعزز لامركزية الادارة المالية.
- دراسة موضوع الصرف اللامركزي من خلال الخزائن في المحافظات وربطها بملاكات اختصاصية ومدربة .
- التحول من موازنة البنود الى موازنة البرامج في اعداد الموازنات.
- تطوير انظمة الرقابة والمساءلة وتقويم الاداء المؤسسي .

الهدف الثالث-دعم قدرات الحكومات المحلية في تقديم الخدمات

وسائل تحقيق الهدف

- حصر تقديم الخدمات العامة الاساسية بالادارات المحلية.
- اعتماد برامج لتطوير قدرات اعضاء المجالس المحلية والبلدية وملاكات الدوائر المحلية.
- تعزيز التنسيق والتفاعل مع الجهات الاستشارية والمراكز العلمية التخصصية.

8-1-2 تحديث القطاع العام

أولا- المشاركة العامة

يعد تزايد المشاركة العامة في عملية اتخاذ القرارات الحكومية جزءاً رئيساً من العملية الديمقراطية وتقوية المجتمع المدني، والتي تحتاج إلى تبني مفهوم الاندماج أو التضامن الاجتماعي، وضمان حرية الكلام والتعبير، وفتح قنوات جيدة للتحاور والتواصل بين جميع المستويات في المجتمع.

فالمشاركة العامة هي العملية التي تضمن التحاور والتفاعل وتبادل المعلومات وتقديم الآراء وصولاً إلى المشاركة، باتخاذ القرار حول موضوع ما من قبل الأفراد ومجموعات المهتمين أو المتأثرين إيجاباً أو سلباً بذلك الموضوع، سواء أكان الموضوع مشروعاً أم برنامجاً أم سياسة ما، أي انها باختصار الطريقة التي يمكن عبرها إجراء الإصلاح الاجتماعي الذي يمكن جميع أبناء الوطن من المشاركة بثمار التنمية.

ومن خلال استعراض البيانات المتاحة أظهرت معطيات المسح الميداني الذي اجراه المركز الوطني للتطوير الاداري وتقنية المعلومات وبدعم من الاسكوا حول تقويم خطط المشاركة العامة في اربعة قطاعات خدمية رئيسة ان 54% من المشمولين في الوزارات التي شملتها الدراسة أكدوا ضعف رؤية المشاركة ومركزية كبيرة في رسم السياسات وفي صياغة النتائج، في حين وصلت المشاركة العامة في صنع القرارات وصياغة الاستراتيجيات لمجالس المحافظات وقطاع الاعمال والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني الى أدنى مستوى بنسبة 18 %، مما يؤشر ضعف المشاركة العامة في رسم السياسات وصنع القرارات. وفيما يتعلق باليات الاتصالات وتفويض الصلاحيات فقد بلغت نسبة من اكدوا الحاجة الى التطوير 72 %، اي ان هناك حاجة ماسة الى تعديل التشريعات والقوانين التي تسمح بمجال اكبر للتفويض لتحقيق تقدم في الاتصالات بين الوزارات وتشكيلاتها كذلك تعزيز دور مجالس المحافظات في اختيار القيادات والمشاركة في وضع الموازنات وفي تناسق الصلاحيات و تحديد متطلبات العمل بين مجالس المحافظات والوزارات القطاعية.

وتلعب المشاركة العامة دورا جوهريا في عملية المساءلة والرقابة والمتابعه من خلال مجالس المحافظات والمجتمع المدني، الا ان واقع الحال يشير الى تدني نسبة مساهمة الاطراف المذكورة في أعلاه وبنسبة 32 % من اجمالي عمليات المتابعة والرقابة والتي كان الدور الاكبر فيها للوزارات وتشكيلاتها. في حين أشرت نسبة 75 % ضعف المشاركة العامة في اعداد الموازنات، ولعل ذلك يعود الى العجز عن تعبئة الموارد المالية وعدم التخصيص الامثل لها.

أ- التحديات

- ضعف مشاركة الاطراف الفاعلة (المواطنين، المجالس المحلية، منظمات المجتمع المدني، التشكيلات الادارية في الوزارات) في تحديد الاولويات وآلية صنع القرارات.
- ضعف ثقافة المشاركة العامة في اليات الرقابة والمتابعة والمساءلة واتخاذ الاجراءات التصحيحية.

ب- الهدف: تعزيز مبدأ التخطيط التشاركي

وسائل تحقيق الهدف

- تنفيذ برامج لتعزيز ثقافة المشاركة العامة في (الوزارات القطاعية ومجالس المحافظات) لبناء قدرات القيادات الادارية.
- تفعيل التنسيق بين الوزارات القطاعية ومجالس المحافظات والعمل بشكل متسق ومتناغم في طلب التخصيصات المالية.
- تدريب العاملين على اعداد الموازنات بالمشاركة وآليات التخطيط والرقابة المالية لتوفير مساحة اكبر من اللامركزية المالية.

ثانياً- الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تعد الشراكة مدخلا تنمويا فعالا لتعاون مؤسسات القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني في دعم جهود التنمية وتحسين جودة الخدمات العامة. وعلى الرغم من تاكيد خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 على الدور الرئيس للقطاع الخاص في التنمية واهمية ايجاد بيئة ملائمة لعمله والقيام بشراكات بينه وبين القطاع العام، إلا ان ذلك قلل يمثل توجها عاما لم يتضمن برامج محددة لدفع عملية الشراكة نحو الامام. ومن خلال استعراض نتائج مسح خطط الشراكات في عدد من الوزارات الخدمية لعام 2011[7] إتضح عدم وجود شراكات بين القطاعين بنسبة 72 %، كذلك عدم وجود رؤية واضحة للشراكة بنسبة 59 % من الذين لديهم شراكات، كما ان عملية الشراكة تعاني من قصور في التنظيم في الجوانب (الادارية و المالية والفنية) و بنسبة تتراوح بين (71 %- 75 %) من جانب اخر فان دور المجتمع المدني ضعيف للغاية في مثلث الشراكة والذي يضم (القطاع العام والخاص والمجتمع المدني) باعتباره الوسيط بين المواطن والدولة.

أ- التحديات

- التجربة المحدودة للدولة في شراكات القطاعين العام والخاص.
- غياب الاطار التشريعي والقانوني الذي ينظم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- عدم جاهزية القطاعات الحكومية للتعامل بفاعلية مع القطاع الخاص.

ب- الهدف: تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تقديم الخدمات والبنى التحتية.

وسائل تحقيق الهدف

- اصدار التشريعات المنظمة لمبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص

7 : مسح ميداني (تقييم خطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص) نفذ من قبل المركز الوطني للتطوير الاداري وتقنية المعلومات في أربعة قطاعات خدمية وبدعم من منظمة الاسكوا / 2011.

- تعزيز قدرات الوزارات المعنية في ادارة عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص .
- اعادة هيكلة الشركات العامة باتجاه خصخصتها مع ضمان حقوق العاملين فيها .
- تبني الاساليب الحديثة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمتمثلة (بناء-تشغيل)، (بناء-تشغيل-تسليم)، (بناء-تشغيل-صيانة-تسليم).
- تعزيز مهام واستقلالية النظام القانوني بما في ذلك تسوية المنازعات وتنفيذ العقود.

ثالثاً- الخدمة المدنية

كان العراق يعد من الدول المتقدمة بقدراته في ادارة القطاع العام بكادر خدمة مدنية عالي الكفاءة الا ان الاثار الناجمه عن عقود من الحروب والعزلة الدولية ادت الى ضعف القدرات الادارية للخدمة المدنية فضلا عن نقص الاستثمار في المجالات الرئيسة للقطاع العام ومضاعفة عدد موظفيه نتيجة عدم توافر فرص العمل البديلة في القطاع الخاص . وعلى الرغم من الجهود بعد عام 2003 لتطوير انظمة الخدمة المدنية وصدور قانون مجلس الخدمة الاتحادي عام 2009 والذي لم يشكل لحد الان فان اداء الجهاز الاداري الحكومي في العراق دون المستوى المنشود اذ يعاني هذا القطاع من تدني مستوى الخدمات و تعقد الاجراءات و تاخر انجاز المعاملات فضلا عن تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري والترهل الكبير في الجهاز الاداري ومايترتب على ذلك من تدني كفاءة الاداء واستنزاف نسبة عالية من الموازنة الاتحادية للدولة.

أ-التحديـــات

- التضخم في الجهاز الاداري وازدواجية الادوار والمهام نتيجة استحداث وزارات وهيئات عامة.
- عدم التوافق بين الهياكل التنظيمية وانظمتها الداخلية استنادا الى نتائج المسوح المشار اليها انفا.
- تمركز الصلاحيات بيد القيادات الادارية وعدم تفويضها .
- قصور في تخطيط الموارد البشرية وسوء توزيع القوى العاملة .
- غياب معايير تتسم بالوضوح والشفافية في اختيار القيادات الادارية الكفوءة .
- غياب الوصف الوظيفي في معظم التشكيلات الادارية مما انعكس سلبا على الموارد البشرية وفتح الباب للتعيينات والترقيات العشوائية وفي تحديد الاحتياجات التدريبية.
- غياب معايير واضحة في التعيين الوظيفي وفي تقويم اداء العاملين .
- نقص التشريعات والقوانين المنظمة للخدمة المدنية وتقادمها وعدم تشكيل مجلس الخدمة الاتحادي لحد الان
- غياب معايير واضحة لقياس الاداء المؤسسي.

الهدف رفع كفاءة الجهاز الاداري الحكومي .

وسائل تحقيق الهدف

- الاسراع في تشريع قانون خدمة مدنية حديث .
- وضع برنامج تحديث شامل لانظمة الخدمة المدنية .
- بناء القدرات البشرية من خلال التدريب الموجه بالاداء .
- وضع سياسة ترشيق حجم الجهاز الحكومي .
- اصلاح النظام المؤسسي (الهياكل التنظيمية والانظمة الداخلية والوصف الوظيفي ومتطلبات التوظيف) وفقاً لمعايير الادارة المعاصرة .
- تحسين آليات الاتصال وتحديد المسؤوليات بين المؤسسات الاتحادية والمحلية .
- تطوير اليات الرقابة والمساءلة وحصرها بجهة واحدة ذات امكانات فنية وقانونية وبصلاحيات انفاذ عالية.

رابعاً- الحكومة الالكترونية

ان اصلاح القطاع العام لا يمكن ان يكون فاعلاً الا اذا كان لتكنولوجيا المعلومات والاتصال دور رئيس في تحديث ادوات العمل التي تسمح برفع مستوى الاداء وتسريع انجاز المعاملات وتبسيط الاجراءات وتحسين مستوى الرقابة فضلا عن تامين الدقة في مهمة متابعة المعاملات واعطاء احصاءات دقيقة عن المعاملات المنجزة .

وقد سعى العراق الى وضع وتنفيذ سياسات متقدمة بشأن الحكومة الالكترونية ، والتي تعد اداة مهمة يمكن ان تساعد في تعزيز الشفافية والمساءلة مدركاً ان نجاح مشروع الحكومة الالكترونية مرتبط بتحسين الادارة العامة وتوفير بيئة ادارية شفافة (الحوكمة الرشيدة).

وكان للتنسيق المتبادل بين لجنة الحكومة الالكترونية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) منذ عام 2009 حيث تم اتخاذ وتطبيق عدة مبادرات اهمها عقد مؤتمر دولي للحكومة الالكترونية تحت شعار (بناء العراق الالكتروني والحوكمة الالكترونية) والذي عقد في كانون الاول / 2009 تمخض عنه :

- عقد برنامج تدريب المدربين الأول في عام 2010 والذي تم فيه تحديد نهج برنامج التدريب الوطني للحوكمة الالكترونية الذي احتوى على (5) وحدات اساسية هي : (الاطار العام للحوكمة / استراتيجية الحوكمة / التخطيط للحكومة / ادارة التغيير / تنفيذ الحوكمة الالكترونية) حيث تم تدريب (30) مدرباً خبيراً في هذا المجال .
- اطلاق بوابة العراق الالكترونية عبر الانترنيت في تموز/2011 والتي تحتوي على الخدمات المعلوماتية والتفاعلية .
- تم اطلاق وثيقة التخاطب البيني العراقي في كانون الاول /2011 والخاصة بالتبادل والنفاذ الى المعلومات
- التوسع في برنامج تدريب المدربين حيث تم تدريب (200) مدرب خبير في مختلف الوزارات والذين ساهموا في نشر ثقافة الحوكمة الالكترونية في الوزارات والمحافظات .

وضمن المرحلة الاولى لمشروع اصلاح القطاع العام تم تنفيذ مسح الجاهزية الالكترونية حيث اظهرت البيانات لعام 2010 ان 91 % من الوزارات لديها شبكات محلية (LAN) او شبكات (WAN) وان نسبة ارتباط اجهزة الحاسوب بهذه الشبكات وصلت الى 63 % وهذا يعد مؤشراً جيداً على امكانية تبادل المعلومات والتواصل بين الوزارات . اما في مجال اجادة العمل على الحاسوب واستخدام شبكة الانترنيت والتي تعد اساسا لعمل الحكومة الالكترونية فمازالت النسبة ضعيفة حيث بلغ نسبة عدد العاملين الذين يجيدون استخدام الانترنيت 16 % من اجمالي عدد العاملين، أما نسبة عدد العاملين الذين يجيدون استخدام الحاسوب فقد بلغ 43 % من اجمالي عدد العاملين .

اما بالنسبة الى الاهتمام بالمواقع الالكترونية فمعظم الوزارات العراقية تولي اهتماما لموضوع نشر انشطتها على الشبكة العنكبوتية وتولي اهتماما بالتواصل مع اجهزتها والمستفيدين من خدماتها، في حين ان هناك ضعفاً في عدد مصممي المواقع والذي بلغ 1 % من اجمالي عدد العاملين .

أ- التحديات

- غياب التشريعات القانونية التي تدعم وتنظم عمل الحكومة الالكترونية مثل (التوقيع الالكتروني ، التجارة الالكترونية ، جرائم الحاسوب ، تعريف الهوية) وعدم اعتماد الوثائق المرسلة الكترونياً في تنفيذ تعليمات العقود الحكومية لعام 2008.
- غياب إدارة التغيير التي تقود عملية التحول إلى النموذج الحكومة الإلكترونية على اعتبار ان تغيير علاقة الجهاز الحكومي مع بيئته الداخلية والخارجية في هذا المجال يستوجب إعادة تصميم العملية الإدارية التي يتعامل معها الجهاز الإداري، ومقاومة التغيير من قبل العاملين وضعف في قدرات الموارد البشرية .
- تحديات فنية تتمثل بـ:
  - ◊ الاحتياج إلى استثمارات مالية ضخمة لتامين تقانة المعلومات .
  - ◊ الفجوة الرقمية نتيجة العوائق التعليمية والاقتصادية والتنظيمية التي تجعل دخول العالم الرقمي عملية صعبة .
  - ◊ ضعف البنية الأساسية في مجالات الاتصالات.
  - ◊ عدم توفر الشبكة الحاسوبية الرصينة المستدامة للتخاطب الحكومي.
  - ◊ محدودية النفاذ الى الشبكة العنكبوتية وتكاليف الاشتراك العالية .
  - ◊ توفر اليات للامن السيراني وكيفية التعامل مع الهجمات ذات الطبيعة العدائية (الارهاب الالكتروني) .
  - ◊ افتقار النظام المصرفي لاليات الدفع الالكتروني .

ب- الاهداف

الهدف الاول : تنمية مجتمع قائم على المعرفة وردم الفجوة الرقمية .

وسائل تحقيق الهدف

- وضع التشريعات والقوانين التي تدعم الحكومة الالكترونية مثل (التوقيع الالكتروني ، التجارة الالكترونية ، جرائم الحاسوب أو المعلوماتية ، تعريف الهوية).
- تنفيذ برامج لتطوير القدرات البشرية في انظمة المعلومات والاتصال .
- زيادة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات العامة لتحقيق الحكم الرشيد .
- نشر خدمات الحكومة الالكترونية الجديدة داخل المحافظات ودعمها لتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص .
- تطوير اطار مؤسسي لتنظيم عمل الحكومة الالكترونية .
- توعية موظفي القطاع العام بأطر ومعايير التخاطب البيني العراقي وتأهيلها .
- تطوير الانظمة واجراءات العمل لتطبيق الحكومة الالكترونية .

الهدف الثاني : تعزيز التفاعل وتقوية اسس الشراكة بين شركاء التنمية في التحول نحو الاقتصاد الرقمي

وسائل تحقيق الهدف

- نشر الوعي الالكتروني لدى المواطنين وقطاع الاعمال ومنظمات المجتمع المدني .
- التنسيق مع مراكز التدريب والتطوير في الجامعات .
- تنفيذ برامج للحد من أمية الحاسوب .
- عقد حلقات توعية لصانعي القرار والادارات العليا والقيادات في المركز والمحافظات .

8-1-3 النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد

واجه العراق تحديات كبيرة أدت الى انتشار كثير من الظواهر ظاهرة الفساد باشكاله المختلفة التي انعكست اثارها على الاداء المؤسسي الحكومي وعلى كفاءة تنفيذ برامج التنمية الوطنية. ولمواجهة ذلك بدا العراق بتبني استراتيجيات وبرامج متوسطة الامد إطاراً لمكافحة الفساد. حيث صادقت الحكومة على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد عام 2008 . كما ان العراق عضو في فريق عمل الشرق الاوسط وشمال افريقيا لمكافحة الفساد فضلا عن وضع استراتيجية متعددة الاوجه لمكافحة الفساد التي اطلقت عام 2010.

كما قامت الحكومة منذ 2003 بدعم بناء قدرات هيئة النزاهة، ديوان الرقابة المالية ، مكاتب المفتش العام ، مكتب منسق رئيس الوزراء للشؤون الرقابية والمجلس المشترك لمكافحة الفساد ، وأصبح العراق عضوا مرشحا في مبادرة شفافية الصناعات الإستخراجية. وفي هذا السياق، وسعت الحكومة من نطاق الإفصاح العام عن إنتاج وإيرادات النفط . وقد تحسن الإشراف التشريعي، ويقوم مجلس النواب ولجان النزاهة الحكومية بعمل مراجعات عامة للسلطة التنفيذية كما تم انشاء لجنة نزاهة في برلمان أقليم كردستان .

أولا- التحديات

- انتشار القيم الاجتماعية و السياسية والادارية الحاضنة للفساد او الحامية له او المتسامحة معه وترسيخه .
- ضعف ثقافة مكافحة الفساد
- تخلف النظام المصرفي وعجزه عن الامساك بادوات التطبيق السليم لاجراءات ومتطلبات منع عمليات غسيل الاموال .
- عدم تطبيق المعايير المهنية في اشغال المناصب ولاسيما القيادية من خلال الاعتماد على اسلوب المحاصصة والاعتبارات السياسية .
- ضعف اجراءات التعاون والتنسيق والتكامل بين المؤسسات العامة والجهات المعنية بمكافحة الفساد .
- ضعف الشفافية في التصرفات المالية وخاصة في مجال الكشف عن نتائج تنفيذ الموازنات والكشف عن المصالح المالية .
- قصور في معاقبة المسؤولين المتهمين بالفساد واستغلال المنصب .
- ضعف الثقة بالمؤسسات الحكومية وبالذات التي تقدم خدمات مباشرة للمواطنين خاصة مع انتشار ظاهرة الرشوة فيها .
- الالتفاف على تعليمات واليات تنفيذ العقود الحكومية العامة مما يفرغها من مكونات التنافسية والشفافية.

ثانياً- الاهداف

الهدف الاول : حماية المجتمع من ظواهر الفساد واشاعة ثقافة النزاهة

وسائل تحقيق الهدف

- اعتماد برنامج وطني لحماية المجتمع من جرائم الفساد ووضع آليات وضوابط لتحصين الاقتصاد الوطني من الممارسات السلبية والارتقاء بالمعايير الأخلاقية للوظيفة العامة.
- إصلاح النظام التعليمي بما يؤمن نشر ثقافة مجتمعية تبدأ من المدرسة عبر تعليم النشء الجديد بمخاطر الفساد وزرع الفضيلة والاخلاق والتربية الصحيحة.
- كشف حالات الفساد بعد صدور أحكام القضاء بحقها وإعلانها للرأي العام عملاً بمبدأ الشفافية.
- تطوير إجراءات بناء قواعد المعلومات والبيانات المطلوبة لاتخاذ الإجراءات والقرارات الصائبة في مجال مكافحة الفساد.

الهدف الثاني : بناء دولة القانون والإدارات الرشيدة واشاعة ثقافة حماية حقوق الإنسان

وسائل تحقيق الهدف

- تطوير التدابير القانونية اللازمة لتعزيز سيادة القانون وتفعيل قدرات الهيئات المتخصصة بتنفيذ إجراءات مكافحة الفساد.
- تبسيط وترشيد الإجراءات الإدارية وإجراء التقويم الذاتي للمؤسسات بشكل دوري وذلك لغرض تحقيق فعالية في توفير الخدمات للمواطنين.

- تطوير نظام المناقصات والعقود وبناؤه على وفق مبادئ الشفافية لضمان إرساء أسس التنافس وتكافؤ الفرص على وفق معايير السوق الحرّ.
- تعزيز دور الأجهزة الرقابية بما يضمن وضع إجراءات التنسيق والتعاون فيما بينها وتعزيز ثقة المواطن بهذه الأجهزة.
- تعزيز إجراءات الضبط والسيطرة والرقابة الداخلية في جميع دوائر الدولة لتعزيز قدرة الإدارة على السيطرة والحد من مخاطر التواطؤ والغش.
- اعتماد مبادئ الحكم الرشيد من خلال تطبيق الاتفاقيات والقوانين ذات الصلة وخصوصاً اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد .
- اعادة الاعتبار للأشخاص الطبيعيين والمعنويين عند ثبوت براءتهم مما ينسب اليهم من حالات الفساد ومحاسبة القائمين بالدعاوى الكيدية.

الهدف الثالث : ترسيخ ثقافة النزاهة والشفافية والمسؤولية الاجتماعية في الوظيفة العامة .

وسائل تحقيق الهدف :

- محاسبة المسؤولين الشموليين بتقديم كشف الذمم المالية عند امتناعهم عن تقديم ذلك.
- اعتماد برامج ومناهج لاشاعة ثقافة النزاهة والشفافية في المؤسسات والمجتمع .
- تفعيل لائحة قواعد السلوك الوظيفي وتعزيز ثقافة السلوك الاخلاقي في القطاعين العام والخاص .

الهدف الرابع : زيادة كفاءة القيادات الادارية في الجهاز الحكومي .

وسائل تحقيق الهدف :

- الترشيح لاشغال المناصب القيادية على اسس مهنية وموضوعية.
- الابتعاد عن المحاصصة واعتماد الكفاءة والجدارة كاساس في أشغال الوظيفة العامة.
- معاقبة القيادات المتهمة بالفساد واستغلال المنصب.

الهدف الخامس : تقوية اجراءات الرقابة والمساءلة في اداء الخدمات العامة

وسائل تحقيق الهدف :

- محاسبة المتهمين بالرشوة واستغلال المنصب الذين تثبت ادانتهم.
- تبسيط اجراءات سير المعاملات بما يحقق انجازها باقل الحلقات وبوضوح وشفافية .
- اعتماد نظم معلومات ممكننة لمتابعة المعاملات الواردة والمنجزة
- الاعلان في المواقع الرسمية للوزارات والهيئات غير المرتبطة بالوزارات عن الضوابط والتعليمات كافة الخاصة بانجاز معاملات المواطنين.

8-1-4 حكم القانون وحقوق الانسان والنفاذ الى العدالة

يتطلب ارساء قواعد الحكم الصالح تعزيز قدرات الدولة بالاستناد الى حكم القانون، الذي يفترض ان القانون هو المرجعية الوحيدة الصالحة التي يمكن الاحتكام اليها في ادارة شؤون البلاد والحكم في ضبط العلاقات بين مكونات الدولة والمجتمع على اساس المساواة وتكافؤ الفرص. ويستقيم حكم القانون بفصل السلطات الذي يشكل حجر الزاوية لقيام ديمقراطية صحيحة، وبتوفر منظومة قانونية متكاملة ومستقرة بدءاً من الدستور وصولاً الى أي نص تنظيمي سواء صدر عن الحكومة أو اية مؤسسة، وبالشكل الذي يحمي حقوق الانسان ويصون حقوق المواطنة كما أقرتها المواثيق الدولية والمجتمع الدولي وبوفر البيئة الحاضنة لقضاء عادل مستقل وحيادي.

أولاً- الدستور والفصل بين السلطات

يشكل الدستور الذي يمثل قمة الهرم القانوني ، الوثيقة القانونية العليا والتي تعد الاصل لجميع التشريعات القانونية – فلا يستمد القانون صفته الشرعية ألا بالاستناد الى مبدأ دستوري أو اكثر، ولا يمكن عد السلطات شرعية ما لم تكن قد وردت صلاحياتها وتشكيلاتها واليات عملها بالاعتماد المباشر على الدستور .

حدد الدستور العراقي في الباب الثالث مكونات السلطات الاتحادية حيث نصت المادة (47) من الدستور :

« تتكون السلطات الاتحادية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية تمارس اختصاصاتها ومهماتها على اساس مبدأ الفصل بين السلطات » .

يعد النظام البرلماني الصورة الصحيحة والنموذج المعبر لمبدأ فصل السلطات بمفهومه السليم اذ يوزع السلطة في الدولة بين هيئات ثلاث تشريعية وتنفيذية وقضائية دون ان ينفصل بين هذه الهيئات فصلاً مطلقاً بل يقيم بينهم تعاونا واشتراكاً في ممارسة بعض الاختصاصات وعلى الاخص بين السلطتين التشريعية والتنفيذية . اما السلطة القضائية فيجب ان تكون في منأى عن الصراع التقليدي بين السلطتين الاخريين ويجب ان يتوفر لها القدر من الاستقلال الذي يتناسب مع ما يجب ان تتسم به في ممارسة وظيفتها الخطيرة من حيد ونزاهة وبعد عن التيارات السياسية والصراعات المذهبية على اختلاف انواعها .

أ-التحديـات

- ضعف الوعي والادراك في مجال الفصل بين السلطات واستقلال القضاء عن السلطتين التشريعية والتنفيذية .
- بطء عملية التشريع في العراق ولا توازي التحول السياسي من النظام الشمولي الى النظام الديمقراطي .
- عدم نضج التجربة الديمقراطية في العراق واستمرار هيمنة الولاءات القبيلة والطائفية والمذهبية والمناطقية .
- ضعف روح المواطنة والتخندق خلف المصالح الضيقة .
- ضعف دور الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بمسؤولية تنوير الجماهير بالديمقراطية .
- عدم تشريع قانون ينظم عمل الاحزاب وادوارها في العملية الديمقراطية .

ب-الهدف : ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات .

وسائل تحقيق الهدف :

- نشر الوعي باهمية الفصل بين السلطات الثلاث وتعميقه .
- تطوير قدرات النظام القضائي (موظفي المحاكم والقضاة) .
- تعزيز الوضع الامني وبيئة العمل للقضاة والنيابة العامة .
- تقوية اليات الرقابة والمساءلة في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية .
- تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني للاسهام في نشر الوعي باهمية الفصل بين السلطات ودعم مسارات الديمقراطية .

ثانيا- حقوق الانسان وسيادة القانون

يعزز الحكم الرشيد وحقوق الانسان بعضهما بعضاً، حيث توفر مبادئ حقوق الانسان مجموعة من القيم لتوجيه أعمال الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية. كما انها توفر مجموعة من معايير الاداء التي يمكن على اساسها اخضاع هذه الجهات للمساءلة. علاوة على ذلك فان مبادئ حقوق الانسان تساهم في تعزيز الحكم الرشيد من خلال تطوير الاطر التشريعية والسياسات والبرامج والموازنات والاجراءات. من جانب اخر فان تطبيق حقوق الانسان يعتمد على وجود بيئة مساعدة من التشريعات والاطر المؤسسية فضلاً عن وجود بيئة سياسية وادارية مسؤولة عن تلبية حقوق المواطنين .

والعراق في وضعه المعروف وبسبب ما عاناه من حروب وصراعات خلال العقود الماضية وما صاحبها من انتهاكات كثيرة في الحقوق والحريات وتضحيات اعطى فيها العراقيون الكثير من الشهداء، مما تطلب استحداث تشكيلات مؤسسية بعد عام 2003 تعمل على تعزيز واحترام حقوق الانسان ، كما تم تضمين الدستور العراقي /2005 قضايا حقوق الانسان في الباب الثاني (الحقوق والحريات) واختير العراق عضواً مراقباً في لجنة حقوق الانسان بجنيف التابعة للامم المتحدة .

لقد تم خلال المدة الماضية انجاز كثير من الدراسات والتقارير والمبادرات التي تضمنت رصداً لانتهاكات حقوق الانسان والتي قدمت الى الحكومة العراقية والى الوزارات المعنية . وقد أولت الحكومة العراقية اهتماماً كبيراً لتحسين سجل العراق وبرامجه في مجالات الالتزام باحترام وتفعيل وحماية وتعزيز حقوق الانسان وضمان التمتع بها . ولاجل تحقيق ذلك تم تشكيل لجنة قطاعية تمثل قاعدة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وبالاستعانة بالخبرات الوطنية والاقليمية والدولية حيث تم اعداد الخطة الوطنية لحقوق الانسان التي تهدف الى تعزيز احترام الحقوق كافة من خلال برامج وسياسات وتشريعات فاعلة في الانشطة التي تتولاها المؤسسات كل حسب تخصصها وصلاحياتها . وقد تم اطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان بتاريخ 2012/1/15 التي تضمنت توصيات عن المرأة والطفل وغيرها من التوصيات التي تخص حقوق الانسان .

أ-التحديـات

فضلاً عن التحديات التي يواجهها الاطفال والنساء الارامل والعيلات لاسرهم والمسنون وذو الاحتياجات الخاصة والتي تم معالجتها في الجزء الخاص بالتنمية الاجتماعية . هناك ظواهر اجتماعية تمس حقوق الانسان كموضوع التسول والتشرد والتي تحولت الى ظاهرة تعززت بمرور الزمن بسبب الفقر والحرمان وضحايا العنف واللاجئين والنازحين وعدم مطابقة السجون للمعايير الدولية والتاخر في حسم الدعاوى مما يتطلب وضع معالجات لهذه الظواهر السلبية في المجتمع.

ب-الاهداف

الهدف الاول : أرساء آليات لترجمة مبادئ حقوق الانسان الى الواقع.

وسائل تحقيق الهدف :

- اعتماد القواعد والمعايير الدولية لحقوق الانسان ضمن النظام القضائي .

- تفعيل قدرات الحكومة في تنفيذ التزاماتها حول اتفاقيات حقوق الانسان الدولية .
- تنظيم السجون وفق المعايير الدولية لحقوق الانسان .
- تقوية قدرات المؤسسات المعنية بحقوق الانسان في تحقيق اهدافها بمراقبة حقوق الانسان والتحقق من انتهاكاتها وحمايتها وتعزيزها .
- تنظيم السجون وفق المعايير الدولية لحقوق الانسان.
- تعزيز قدرات السلطات الوطنية والمحلية لانشاء قواعد بيانات احصائية حديثة يمكن الاعتماد عليها في توثيق انتهاكات حقوق الانسان وادامتها .
- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في التعامل مع قضايا حقوق الانسان ضمن اطار عمل قانوني يتماشى مع المعايير الدولية .
- توفير الحماية القانونية والمؤسساتية في التعامل مع الفئات الضعيفة كالاقليات والمهجرين داخلياً واللاجئين والعائدين الى الوطن والعاجزين .
- نشر الوعي بحقوق الانسان ضمن المناهج التعليمية ومؤسسات الدولة وجميع فئات المجتمع .
- وضع السياسات وتفعيل المؤسسات التي تعنى بسيادة القانون .
- تعزيز ادارة النظام القضائي والمحاكم الجنائية بما يتماشى والمعايير الدولية وتفعيل العمل الزمني المتاح لحل النزاعات وزيادة عدد قضاة التحقيق

الهدف الثاني : الارتقاء بالمستوى المعاشي والحياتي للمواطن .

وسائل تحقيق الهدف :

- زيادة كفاءة شبكات الامان الاجتماعي وتوسيع نطاق تغطيتها وضمان الوصول لمستحقيها .
- تمكين الفئات الهشة لتسهيل فرص ادماجهم في المجتمع .
- توسيع نطاق الحصول على التعليم الاساسي والارتقاء بالتعليم العالي والبحث العلمي .
- توفير الخدمات العامة من الماء والكهرباء والصرف الصحي في المناطق السكنية وتحسينها .
- حماية البيئة من خلال تقليل التلوث في الماء والهواء وتحسينها .
- توفير فرص عمل تؤمن دخل مستدام
- الاهتمام بالتاهيل والرعاية اللاحقة للمطلق سراحهم من الاصلاحيات.
- تكثيف الجهود لمعالجة ظاهرة التسول والتشرد.
- معالجة مشكلة العشوائيات على وفق المبادئ الواردة في الجزء الخاص بالتنمية المكانية.

ثالثاً- القضاء الصالح

يشكل القضاء ، المرافق – العصب ، الذي يستند اليه حكم القانون ، ذلك انه المرجع الرئيس الذي أنيط به تفسير القوانين بغية تطبيقها ، فهو الذي يفصل بين النزاعات ويحمي حقوق الافراد والجماعات ، انه صمام الامان للسلم والديمقراطية ، وهو دافعة اساسية للتنمية ، فبدون الثقة بالقضاء وبيئة قانونية سليمة ، ينعدم الاندفاع الى الاستثمار والتنمية ، كما ان جوهر مبدأ فصل السلطات ، الذي يشكل حجر الزاوية لقيام ديمقراطية صحيحة ، يشكل البيئة الضامنة لسيادة القانون ، يقوم على فرضية قضاء مستقل وحيادي .

وقد أكدت القوانين والتشريعات العراقية مبدأ استقلالية القضاء منذ تاسيس الدولة العراقية حيث اكدته دساتير (1925 ، 1970 المعدل ، مشروع دستور 1990) كما ان هذا المبدأ قد ضمنه الدستور العراقي لعام 2005 والذي ينص في المادة (19) اولاً على (القضاء مستقل لاسلطان عليه لغير القانون .

أ- التحديات

- ضعف قدرات بعض اعضاء السلطة القضائية
- تداعيات الوضع الامني وما تفرزه من بيئة عمل قلقة للقضاة والنيابة العامة .
- طول اجراءات حسم الدعوى وتعقده
- محدودية وصول نظام العدالة الى المحتاجين من الفئات الاجتماعية الهشة .
- الحاجة الى اعادة هيكلة مؤسسات النظام القضائي .

ب- الاهداف :

الهدف الاول : تعزيز استقلالية القضاء

وسائل تحقيق الهدف

- تعزيز القدرة المؤسسية للنظام القضائي
  - تبسيط اجراءات التقاضي وانجاز المعاملات .

- دعم نظم المحاكم الجزائية وتكامل البيانات المنتجة.
- تقوية آليات الرقابة والمساءلة في النظام القضائي.
- تعزيز قدرات العاملين في النظام القضائي.
- اصلاح اجراءات التعيين للنيابة العامة والقضاة والمحامين باعتماد الجدارة والكفاءة.

- وضع آليات لتنظيم وتطوير العمل القضائي بين مجلس القضاء الأعلى والمؤسسات القضائية في الأقليم والمحافظات غير المنتظمة بالأقليم.

الهدف الثاني : نشر الثقافة القانونية في المجتمع

وسائل التحقيق

- تعزيز دور المجتمع المدني لمناصرة ورصد التعديلات التشريعية في البرلمان.
- تأمين فرص وصول المواطنين الى العدالة وتحسينها.
- نشر الوعي بضرورة احترام السلطة القضائية وضمان استقلاليتها.

الفصل التاسع

المتابعة والتقييم

9-1 لماذا المتابعة والتقييم

يعد وضع الخطة وفق اسس منهجية سليمة ومعطيات واقعية شرطا اساسيا للنجاحها . الا ان ذلك يبقى ناقصا مالم يستكمل باليات محددة وواضحة لمتابعة اداء الخطة في تحقيق الاهداف على المستويات المختلفة . لذلك سعت وزارة التخطيط الى تطوير نظام لمتابعة تحقق اهداف خطط التنمية و بما يؤمن متابعة تنفيذ الخطة و عمليات التغذية العكسية المستوية .

فمتابعة تنفيذ الخطط التنموية يعد جزءا اساسيا من منظومة التخطيط التنموي وان الإعداد والتنفيذ دون ضوابط لا يضمن نتائج ذات نوعية عالية . وعليه فإن تصميم وتطبيق نظام وطني للمتابعة و التقييم وفق أساليب حديثة سوف يتيح فرصة إجراء التقييمات الدورية للخطط والبرامج التنموية ويرصد مقدار التقدم في الانجاز طبقا للخطط الموضوعة ويدفع بالوزارات والهيئات الحكومية الى تنفيذ مسؤولياتها وفق جدول زمني محدد فضلا عن تحديد المعوقات التي تواجهها هذه الجهات و تهيئة قاعدة بيانات شاملة تساعد في بناء الخطط والاستراتيجيات التنموية المستقبلية .

ان وضع نظام شامل للمتابعة و التقييم من شأنه ان :-

- يساعد على تحقيق مستوى عالي في اداء مؤسسات القطاع العام
- يحسن من عملية صنع القرار على المستويين المركزي والمحلي.
- يرفع من كفاءة تخصيص الموارد وتخطيط المشروعات والبرامج.
- يؤشر حجم النجاح في انجاز المشاريع و تقديم الخدمات من خلال التاشر المستمر للتقدم المحرز نحو تحقيق الاهداف المخططة .
- يرفع من إلتزام الأطراف المعنية تجاه تحقيق النتائج المرجوة.
- يوفر قاعدة معرفيه لاعادة النظر و المراجعة الدورية للسياسات و البرامج .
- يحدد بشكل واضح مسؤولية الاطراف المختلفة من شركاء التنمية
- يؤمن الحقائق المطلوبة لضمان المساءلة أمام المجتمعات والفئات المستهدفة وكذلك الجهات الممولة.
- يرفع مستوى التنسيق والتعاون بين مختلف الأطراف المعنية من الجهات المختلفة.
- يؤصل ثقافة المساءلة والإلتزام، والتعلم، وتحقيق النتائج.
- يحسن من سبل الحوار ويزيد قدرة الأطراف المعنية على عرض النتائج المحققة بوضوح على البرلمان ووكالات التمويل الدولية.

9-2 بناء نظام متابعة وتقييم الخطط التنموية

تم تشكيل قسم للمتابعة والتقييم في دائرة السياسات الاقتصادية والمالية استنادا الى قانون وزارة التخطيط رقم 9 لسنة 2009 يتولى مسؤولية وضع الإطار والآليات لمتابعة تحقق اهداف خطط التنمية الوطنية. كما يعمل القسم على الرصد السنوي للإنجازات والتقدم في مستوى تنفيذ الخطط الوطنية مقارنة بالأهداف والسياسات والغايات الوطنية. بالإضافة إلى جمع معلومات الأداء من الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات وإدخالها في قواعد بيانات المتابعة والتقييم. هذا بالإضافة إلى إعداد التقارير السنوية حول الإنجاز، والتي تحلل الأداء في المجال التنموي وتقوم بتزويد مقترحات الحلول الى الجهات المعنية للاستفادة منها في رسم الخطط والبرامج التنموية المستقبلية. ولعل ابرز التحديات التي واجهت عملية المتابعة لخطة التنمية 2010 - 2014 تتمثل بـ:-

دورية اصدار البيانات تتباين من وزارة الى اخرى تبعا لظروف العمل الخاصة بكل منها ، مما اثر بشكل كبير على وضع الية منتظمة لمتابعة الاداء واصدار التقارير .

- عدم وضوح الادوار والمسؤوليات بين وزارة التخطيط والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات مما يتطلب تحديد الادوار بدقة ووضوح .
- عملية اختيار المؤشرات و تحديد قيمها الاولية والمستهدفة لم تتم بطريقة تشاركية فاعلة مع الوزارات المعنية .
- غياب نظام لقياس اداء القطاعات الرئيسة مما اوجب الاعتماد على مؤشرات الانشطة الخرجية لقطاع لقياس تحقق اهداف القطاع الرئيسي .
- ضعف القدرات الفنية للعاملين في مجال المتابعة والتقييم والتي تحتاج الى تطوير ودعم لكي ترتقي الى مستوى المسؤوليات المناطة بها .
- قصور شديد في بيانات الخاصة على المستوى المحلي و المركزي ومن حالات القصور الضعف الشديد في متابعة حركة استثمارات القطاع الخاص بشقية المحلي و الاجنبي.

وبهذا الصدد تم بناء اطار اولي لمتابعة خطة التنمية 2010 - 2014 تضمن مجموعة من العمليات الادارية والمؤشرات ونظم المعلومات والتقارير وقد تضمنت مكونات هذا النظام ستة عناصر وهي :-

- الاهداف ووسائل تحقيقها
- مؤشرات قياس الاداء
- هياكل التنفيذ

- مصادر جمع البيانات
- طرق جمع البيانات
- التدريب و الارشاد

كما تم العمل على تصميم قاعدة بيانات الكترونية وتضمينها لمؤشرات قياس اهداف ووسائل التنفيذ والسعي لربط النظام مع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة لسهولة استخدام وتشغيل النظام واعطاء هذه الجهات امكانية الدخول قدر تعلق الامر بمسؤولياتها و اختصاصاتها .

9-3 التطوير على النظام لاغراض متابعة تحقق اهداف خطة 2013 - 2017

تولي وزارة التخطيط اهمية كبيرة لنشاط متابعة خطة التنمية الوطنية (2013 - 2017) وتطوير نظام للمتابعة الحالي . وقد تم التركيز على بناء نظام للمتابعة والتقييم قائم على أساس النتائج مما يوفر نظام قادر على قياس أداء خطة التنمية الوطنية والخطط والبرامج التنموية المستقبلية . حيث يعد منهجية المتابعة المستندة الى النتائج من أفضل الممارسات المتبعة حاليا في الإدارة والمساءلة .

أ- اهداف النظام

- تحقيق الترابط بين متابعة تحقق اهداف خطة التنمية الوطنية على المستويات المختلفة ومتابعة تنفيذ البرنامج الاستثماري الحكومي وتوفير تقويم دوري للتعرف عما إذا كانت السياسات التي تم رسمها على المستوى الكلي والقطاعي للخطة قد أدت النتائج المرجوة، والعمل على تعديلها في حال إخفاقها أو تبدل الظروف المحلية والخارجية التي تؤثر على أدائها.
- توفير تقرير اداء لمتخذي القرار والاطراف المعنية عن مدى كفاءة اداء الاجهزة الحكومية ومدى قدرتها على تحقيق الاهداف (النتائج) المرجوة كما تعطي تفاصيل وافية عن طبيعة المشكلات التي تواجه تنفيذ الخطة والاجراءات المقترحة للتعامل مع المشكلات الخاصة بالتنفيذ والاعتماد على ذلك في دعم و اتخاذ القرار .
- دراسة تقييم الأثر الذي تحدثه المشاريع .
- استكمال النظام الآلي لمتابعة تنفيذ الخطة وتحقق الاهداف . حيث يسهل النظام التكور التواصل والربط المباشر مع الجهات العليا وبين كافة الجهات الحكومية والمحافظات والاقاليم لمتابعة سير تنفيذ مشاريع وبرامج الخطة الاقتصادية واستخراج التقارير المرتبطة بذلك .
- السعي الى وضع مصفوفة مؤشرات وفق المعايير الدولية من أجل استخدامها في عمليات المتابعة لاداء الاقتصاد الوطني وقطاعاته.

ب- هيكل النظام المقترح (نظام المتابعة المستند الى النتائج)

تتم متابعة اداء الخطة على مستويين :

- متابعة تحقق نتائج الخطة على المستويات القصيرة ومتوسطة الامد
- متابعة نتائج تنفيذ المشروعات فنيا وماليا

ولعل اولى خطوات بناء اطار متابعة اداء الخطة تتضمن :-

- الاتفاق على النتائج (الاهداف) المرجوه على المستويات المختلفة والمزمع متابعتها لكل نشاط من الانشطة الرئيسة للخطة .
- اختيار مؤشرات قياس الاداء المناسبة للنتائج على المستويات المختلفة .
- تحديد القيم الاولية للمؤشرات المختارة (بيانات خط الاساس) قبل البدء في تنفيذ الخطة اي بيانات عام 2012 .
- وضع مستهدفات واقعية بناء على تحليل مناسب و باشراك الوزارات المعنية و استرشادا بالنتائج المتحققة من الخطط السابقة .
- متابعة تحقق النتائج بمستوياتها القصيرة والمتوسطة المدى وتحديد فجوات الاداء ان وجدت واقتراح الحلول المناسبة لذلك .
- التقييم المستمر لانشطة الخطة بما في ذلك تقييم منتصف المدة والتقييم النهائي في نهاية تطبيق الخطة واخيرا تقييم الأثر (المردود) بعد مرور حوالي سنتين من انتهاء تنفيذ الخطة .

9-4 متطلبات تطبيق نظام المتابعة المطور

ان النظام المقترح للمتابعة والتقييم يستند الى النظام الحالي ويعمل على تطويره وما يتطلبه ذلك من التحديد والتوزيع الواضح للادوار والمسؤوليات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والدعم المتواصل على كافة المستويات ولعل اهم متطلبات نجاح النظام الجديد هو :-

- تطوير قدرات العاملين في مجال المتابعة والتقييم وسوف تلعب وزارة التخطيط دورا اساسيا في تقوية قدرات المتابعة والتقييم الوطنية من خلال مساعدة الحكومات المحلية والوزارات على متابعة وتقييم تنفيذ اهداف خطة التنمية الوطنية من خلال تنسيق الجهود الدولية والوطنية في تنمية

قدرات المؤسسات الوطنية في مجال المتابعة من خلال نشاطات التدريب وضمان تدفق المعلومات عن التنفيذ والتقييم بين المستفيدين .

- ضمان إشتراك الأطراف المعنية من الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمحافظات في جميع مراحل إعداد الخطة ومتابعتها بدءا من الإتفاق على النتائج المنشودة بمستوياتها القصيرة والمتوسطة وبعيدة المدى مرورا بإختيار مؤشرات قياس الأداء ووضع القيد وإنتهاءا بجمع وتحليل بيانات الأداء .
- شفافية نشر وتداول النتائج للإستفادة منها في إتخاذ الإجراءات الداعمة لتحسين وضبط الأداء أثناء الجزء المتبقي من زمن التنفيذ وبما يضمن تحقق النتائج قصيرة ومتوسطة المدى للخطة .
- ضمان التغذية الراجعة أوالتغذية العكسية للإستفادة من نتائج المتابعة والتقييم في دعم واتخاذ القرارات الخاصة بالبرمجة (إعداد الخطط المستقبلية – دعم العمل في الزمن المتبقي من تنفيذ الخطة) أو القرارات الإدارية.
- توثيق الدروس المستقاة وعكسها في عمليات التنفيذ والتخطيط اللاحقة .

9-5 مخرجات النظام

ان اهم نتائج تطبيق نظام المتابعة و التقييم المستند الى النتائج هو :-

- اصدار تقريرا سنويا عن نتائج متابعة تحقيق اهداف الخطة بالاضافة الى متابعة تنفيذ السياسات و البرامج المنفذة بشكل دوري لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج والتغيرات المرجوه منها على الصعدة الزمنية القصيرة و المتوسطة والبعيدة المدى و مقارنة الانجازات المتحققة مع تلك المخططة وتحديد الانحرافات ان وجدت واقتراح الاجراءات الوقائية و التصحيحية اللازمة لضبط الاداء التنموي .
- اصدارتقرير تقييم الاداء في منتصف مدة تطبيق الخطة وذلك لتحديد التغير المحسوب في النتائج المنشودة و التي تعزى الى تنفيذ اهداف الخطة او تحليل مدخلات ومخرجات كل نشاط لتحديد مساهمته في النتائج العامة .
- تقرير تقييم في نهاية تنفيذ الخطة وذلك لتحديد التغييرات التي حدثت بمرور الزمن في نتائج خطة التنمية الوطنية بصورة عامة وتحديد حجم التغييرات الحاصلة الناجمة عن المشاريع والبرامج المنفذه كجزء من خطة التنمية الوطنية .
- دراسة تقييم اثر الخطة على الاقتصاد والافراد والمجتمع

9-6 آليات تقييم نتائج النظام

- تشكيل لجنة عليا برئاسة وزير التخطيط ووكيلي الوزارة وممثلين عن الوزارات ذات الثقل التنموي الفاعل وعدد من المحافظات وممثلي عن القطاع الخاص والمجتمع المدني، تعقد اجتماعا نصف سنوي لمتابعة التقدم المحرز في تحقق اهداف الخطة .
- عقد ورش عمل قطاعية نصف سنوية برعاية وزير التخطيط يدعى لها ممثلين عن كافة الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة ذات العلاقة بالقطاع والمحافظات وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني لعرض ومناقشة التقدم المحرز في تنفيذ انشطة وفعاليات القطاع ضمن الخطة واقتراح المعالجات لها لعرضها على اللجنة العليا لمتابعة سير تحقق اهداف الخطة .
- عقد مؤتمر سنوي برعاية وزارة التخطيط لعرض نتائج المتابعة وتقييم درجة تحقق اهداف الخطة ، حيث تتولى وزارة التخطيط تقديم الورقة الاساسية للمؤتمر تبين فيها درجة تحقق الاهداف في المجالات التي تناولتها الخطة وتؤشر الانحرافات في درجة تحقق الاهداف ومقترحات معالجتها ، في حين تعرض الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات تقارير عن تقدم تحقق اهداف الخطة ضمن قطاعاتها واختصاصها المكاني وحسب المؤشرات التي سوف يتضمنها النظام المقترح .
- تعتمد نتائج المؤتمر السنوي الذي يدعى له ممثلي الجهات العليا ومجلس النواب والوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات ومنظمات المجتمع المدني و الاكاديميين ووسائل الاعلام كاحد الوثائق الاساسية في عملية مراجعة وتقييم اهداف وسياسات الخطة الخمسية .
- القيام بحملة اعلامية واسعة للتعبئة والتعريف بالخطة واهدافها ووسائل تحقيق الاهداف والادوار المطلوبة من كافة الشركاء في قطاع الدولة والقطاع الخاص والاكاديميين والمجتمع المدني والشركاء الدوليين والناجين .